لعنة "الموارد" أو "المؤسسات" ؟

تحليل وضعي

أمين حواس* أحلام هواري**

"Resources" or "Institutions" Curse ?

A Positive Analysis

مداخلة قدمت ضمن المؤتمر الدولي حول"المؤسسات و التنمية الاقتصادية : دروس من المرحلة الانتقالية"جامعة معسكر،الجزائر أيام 16-17 ديسمبر 2017.

ملخص:

في هذه الورقة،نقوم بتقديم حجج دامغة ضد نظرية لعنة الموارد و تخطي المأزق الحالي الذي ولدته الدراسات الإحصائية المؤكدين على أن اكتشافات الموارد لا تؤدي إلى مؤسسات سيئة.بلا من ذلك،تؤدي سوء المؤسسات إلى تجنيد قدرات الدولة لصالح زيادة اكتشاف و تنمية الموارد.و ترى هذه الورقة أن لعنة الموارد هي جزء من لعنة مؤسسات أوسع أين نوعية المؤسسات–و ليس وفرة الموارد –تحدد فيما كانت الأداء الاقتصادي جيد أو سيء عبر البلدان. التفسير الأساسي للتخلف في العديد من البلدان الغنية بالموارد هي طبيعة مؤسساتها الاستغلالية السياسية و الاقتصادية المختلة وظيفيا ذات جذور تعود إلى فترة ما قبل اكتشاف النفط مما يمنع البلدان في الشروع في مسار تنموي مستدام.

كلمات مفتاحية : لعنة الموارد ،لعنة المؤسسات ،النمو الاقتصادي ،البلدان الغنية بالموارد.

Abstract:

In this paper, we provide invulnerable arguments against standard Resource Curse theory and attempt to cut through the current impasse generated by the statistical studies by maintaining that resource discoveries don't lead to bad institutions. Instead, institutional badness leads to mobilize state capacity for discovering and developing resources. It argues that the resource curse is part of a broader institutions curse where the quality of institutions–not resource abundance–determines whether economic performance is good or bad across countries.We argue in this paper that the primary explanation of underdevelopment in some resources rich countries is their dysfunctional extractive political and economic institutions which predate resource discovery that preventing these countries from embarking on a sustainable development path.

Keywords : Resources Curse, institutions Curse, Economic Growth, Resources Rich Countries.

* - أستاذ محاضر،جامعة ابن خلدون (الجزائر) aminehaouas@yahoo.fr

** - طالبة دكتوراه ، جامعة عبد الحميد بن باديس(الجزائر) ahlam.houari@univ-mosta.dz

1. مقدمة

هناك دائما متفائلون و متشائمون حول الدور الحقيقي الذي من الممكن أن تلعبه وفرة الموارد الطبيعية في عملية التنمية الاقتصادية لبلد ما؛إذ في كثير من الحالات،يرى المتشائمون—الذين يمثلون الأغلبية—أن طفرة الموارد الطبيعية لبلد ما تؤدي إلى إعاقة جهود التنمية الاقتصادية و السياسية.ففي المتوسط،تعاني معظم البلدان الغنية بالموارد من معدلات نمو منخفضة[1]،انخفاضا في مستويات التعليم و الصحة ، زيادة مستويات الفقر و اللامساواة ، مؤسسات ذات نوعية سيئة،عدم الاستقرار السياسي ، الفساد و الحروب الأهلية مقارنة بنظيراتها من البلدان الفقيرة بالموارد.هذه مفارقة !! فالحدس السليم و بعض المفاهيم الاقتصادية البسيطة تخبرنا بأن وفرة الموارد الطبيعية التي تشكل مصدرا للثروة قادرة على مساعدة البلدان للتغلب على قيود رأس المال،الصرف الأجنبي و خلق"دفعة قوية"لزيادة النمو الاقتصادي.لكن للأسف،وجد أن أغلب البلدان الغنية بالموارد "فقيرة"في الثروة المادية—هذه النتيجة غير البديهية هي ما شكلت أساس لغز ما أصبح يعرف بـ"لعنة الموارد ***Resources Curse***"أو"مفارقة الوفرة ***Plenty Paradox***"(Sachs and Warner ,1995 ; Karl ,1997,Ross ,2012 ,2001).[2]

تفترض أطروحة لعنة الموارد أن صادرات الموارد الطبيعية—خصوصا النفط—يشكل مصدر دخل خارجي و غير مكتسب و يسهل للحكومة الاستيلاء على الريع بسهولة،و يخلق رابطا جبائيا بين الحكام و المحكومين يجعل الحكام غير خاضعين للمساءلة و أقل مسؤولية أمام مواطنيهم.و بمجرد تحرير الحكام لفرض الضرائب على مواطنيهم يتحررون أيضا من الاضطرار إلى التماس موافقتهم و خدمتهم.و بالتالي،تعزز عائدات الموارد الطبيعية قوة المسئولين و البيروقراطية و تخلق فرصا لا حصر لها للبحث عن الريع و الفساد،و يقوم أولئك الذين يديرون البلد بتخصيص الثروة لمصالحهم الشخصية عن طريق الكسب غير المشروع.و من أجل البقاء في مناصبهم يمكنهم توزيع مصدر دخل الموارد على بعض النخب الداعمة و مجموعات الضغط الأخرى.و من المفرقات العجيبة أنه على الرغم من أن هذا الريع قد يطيل فترة بقاء الطغاة إلا أنها قد تحفز أيضا نشوب حروب أهلية في محاولة الحصول على هذه الجائزة القيمة.

و يحتج أنصار هذه النظرية ببعض الحكايات و الأدلة الداعمة:من فنزويلا المعتمدة على النفط التي لا تزال غارقة في مستنقع الفقر المزمن الذي تفاقم بسبب الأزمات الاقتصادية و تعاني من اضطرابات سياسية و اجتماعية،إلى نيجيريا الغنية بالنفط التي تعاني من التدهور البيئي،الفساد و العنف السياسي،إلى روسيا الغنية بالغاز الطبيعي التي تخضع للدكتاتورية أن لم تكن الامبريالية.و هناك أمثلة كثيرة من هذا القبيل أنغولا،المكسيك و السودان؛إلى مناجم الألماس في سيراليون،ليبيريا و الكونغو؛بالإضافة إلى البلدان الغنية بزراعة المخدرات مثل كولومبيا و أفغانستان و التي من الواضح أنها تتميز بأداء اقتصادي ضعيف (Ross,2012).

---

[1] - على سبيل المثال ، كان متوسط نصيب الفرد من الدخل في نيجيريا عام 2000 أدنى مما كان عليه في عام 1965 (بنحو 30 %) على الرغم من تجاوز عائدات النفط قيمة 350 مليار دولار (بأسعار 1995) خلال تلك الفترة. في حالة فنزويلا ، نمت التجارة بنسبة 13.7 % سنويا خلال الفترة 1970-1990 بسبب صادراتها النفطية ، لكن الناتج في المقابل انخفض بنحو 1.4 % سنويا.في المملكة العربية السعودية،كان نصيب الفرد من الدخل الحقيقي عام 1999 أدنى مما كان عليه قبل زيادة أسعار النفط في السبعينات. وفقا لـ Gylfason (2001,p.848) ، شهدت كل بلدان أعضاء OPEC إنخفاضا في نصيب الفرد من الدخل بنحو 1.3 % سنويا خلال الفترة 1965-1998 ، في حين زاد الدخل بنحو 2.2 % سنويا في البلدان ذات الدخل المنخفض و المتوسط.

[2] - تزامنا مع بلوغ الريع النفطي ملايير الدولارات في نيجيريا ارتفع مستويات الفقر بحوالي 62 % من السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار يوميا في عام 2010 بعد أن كانت النسبة تمثل حوالي 26 % عام 1970 (World Bank ,2012).و في عام 2000،كان الدخل الذي يستحوذ عليه 2 % من الطبقة العليا من السكان في نيجيريا ما يعادل 55 % من إجمالي السكان مقارنة بنسبة 17 % في عام 1970 كمؤشر على زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل.

هناك إجماع صريح بين بعض الباحثين و صناع القرار أن الموارد لعنة لدرجة أنها تدرج كحقيقة بديهية من قبل العديد من الاقتصاديين و المنظمات و الكتب و في وسائل الإعلام.[3]لكن مع ذلك،هناك بعض التعقيدات و التناقضات التي تواجهها أدبيات لعنة الموارد في أن بعض الاقتصاديات الغنية بالموارد تتمتع بحكومات قوية و شفافة،و أداء اقتصادي عالي و نمت بسرعة و أصبحت أكثر ازدهارا على الرغم من وفرة مواردها الطبيعية:فالتنمية الاقتصادية الإيجابية لأستراليا،كندا،الولايات المتحدة، نيوزيلندا،أيسلندا و البلدان الإسكندنافية،بوتسوانا ،شيلي ،ماليزيا و اندونيسيا كانت محفزة بوفرة الموارد الطبيعية.هذه الأدلة المؤيدة للتأثيرات الإيجابية لوفرة الموارد جعلت بعض المراقبين إلى حد التشكيك في قوة الأدلة الداعمة لحدوث "اللعنة"أو وجود علاقة سلبية بين وفرة الموارد و متوسط النمو—أنظر على سبيل المثال: Lederman and Maloney ,2003,2007 ;Stijns ,2002.

تحاول هذه الورقة تخطي المأزق الحالي الذي ولدته أدبيات لعنة الموارد و تقديم أدلة دامغة ضد هذه النظرية لعنة الموارد على أنه ليس هناك لعنة للموارد و النفط ليس بزاز الشيطان.بدلا من ذلك،ترى هذه الورقة أن اكتشاف الموارد لا تؤدي إلى مؤسسات سيئة بل أن سوء المؤسسات يؤدي إلى اكتشاف الموارد:أي أن التفسير الرئيسي لتخلف بعض البلدان الغنية بالموارد—على غرار البلدان العربية—هي في طبيعة مؤسساتها السياسية و الاقتصادية المختلة وظيفيا التي أساءت إدارة الاقتصاد الكلي و ثروتها الطبيعية. و تماشيا مع الإطار العلمي الذي وضعه Acemoglu and Robinson (2012)و مؤخرا Melando (2016)،تدعي هذه الورقة أن لعنة الموارد في مقام الأول جزء من "لعنة مؤسسات"أوسع تتجذر في التنافس السياسي الذي يسبق عملية اكتشاف الموارد للحصول على عائدات مفاجئة تهدد السياسة الاقتصادية و تسبب انتكاسات تنموية مازالت مستدامة لحد الآن في معظم البلدان الغنية بالموارد.بعبارة أخرى،تحدد نوعية المؤسسات التي تسبق مرحلة اكتشاف الموارد المسار التنموي المستقبلي للبلدان الغنية بالموارد(الازدهار أو التخلف)و لا دخل لثروة الموارد.حكمت معظم هذه البلدان من قبل نخب قليلة تبنت مؤسسات استغلالية سياسية و اقتصادية تعود إلى فترة ما قبل اكتشاف النفط،و وضعت هذه النخب الحاكمة قواعد اللعبة لصالحها و لصالح مؤيديها من خلال خلق حواجز أمام الدخول،توفير امتيازات خاصة ،الحد من الفرص و تثبيط روح المبادرة و الابتكار.و على الرغم من التحسن المتواضع في تشكيل هذه القواعد،غير أن المؤسسات السياسية و الاقتصادية ظلت استغلالية في جوهرها.

و على هذا الأساس،تقدم هذه الورقة كالآتي:يعمل القسم الثاني بإظهار أهم التناقضات و الأدلة التي تدحض نظرية لعنة الموارد،ليقوم القسم الثالث باستعراض نظرية لعنة المؤسسات التي تظهر العلاقة بين النوعية المؤسساتية،وفرة الموارد و نتائج التنمية في البلدان الغنية بالموارد.و يسلط القسم الرابع الضوء على أبعاد لعنة المؤسسات في البلدان الغنية بالموارد بالأدلة و البراهين.

2.هل توجد حقا لعنة للموارد؟

مؤخرا تساءلت مجموعة من الأبحاث عن منطق و أدلة لعنة الموارد(على سبيل المثال: Brunnschweiler and Bulte, 2008 , 2009 ;Haber and Melando, 2011 ;Lederman and Maloney, 2007 ;Melando,2016) مدعين أن التحاليل الاحصائية للعنة الموارد في أفضل الأحوال غير حاسمة في تأكيد فرضية اعاقة ريع الموارد للمسار التنموي الاقتصادي و السياسي في البلدان الغنية بالموارد.أما الرؤية الحاسمة التي تقدمها هذه الأبحاث أن استخراج الموارد لا ينبغي النظر إليها أنها متغير خارجي و محددة عشوائيا لأنه في هذه الحالة ستؤدي عملية حذف بعض المتغيرات في التحليلات التجريبية إلى تحديد الموارد الطبيعية كمحدد للأمراض التي ترافقها.

يمكن وصف جميع البلدان التي تستخرج حاليا ريع الموارد الطبيعية أو لديها القدرة على القيام بذلك بأنها تسلك واحدة من مسارات إنمائية متعددة (أنظر الشكل 1):فيبدو أن المحظوظين مثل بوتسوانا وشيلي عبدا طريقا لتحقيق الرخاء النسبي،أما بلدان

[3] -تواصل مجلة The Economist و Foreign Policy نشر تقارير خاصة منتظمة عن لعنة الموارد،كما فرض كاتب مجلة New York Times الاقتصادي Thomas Friedman"القانون الاول للسياسة النفطية":النفط و الحرية السياسية غير متوافقان تماما.

أخرى مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية أو النيجر عانت عقودا من الحكم السيئ و الصراع و الفقر،ويبدو أنها على تعيش دوامة هبوطية يجسد الفهم التقليدي للعنة الموارد.كما أن بلدانا مثل نيجيريا التي تستخرج كميات هائلة من الموارد الطبيعية محاصرة في مسار توازني دون أمثلي و تظهر أثرا إنمائيا ضعيفا نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية.

الشكل 1.المسارات التنموية للبلدان الغنية بالموارد.

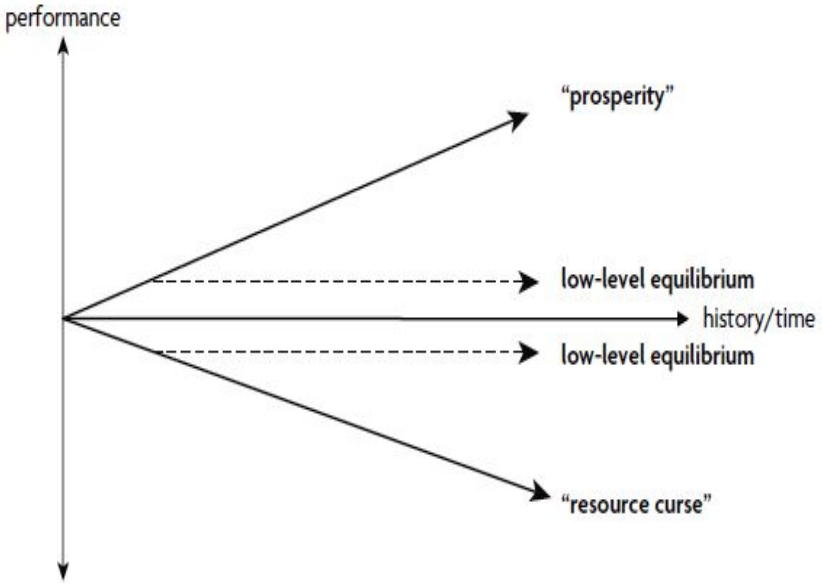

Source: Barma et al.(2012).

قام Melando (2016)في كتابه"لعنة المؤسسات *The Institutions Curse*"باستعراض سلسلة من الألغاز التي تتحدى لعنة الموارد موثقا عددا قويا من الأدلة أن الموارد الطبيعية خصوصا النفط ليست السبب الرئيسي وراء تخلف أو تقدم الأمم.

اللغز الأول هو الدور الإيجابي الذي لعبته الموارد الطبيعية عبر تاريخ أوروبا و أمريكا الشمالية:فقد ساعدت الثروة المعدنية على تأمين ترابط الإمبراطوريات و الدول القوية مع حدودها الإقليمية في كل من الدول الأوروبية وجذورها الغربية.كما أن الثورات الصناعية التي حدثت في القرنيين التاسع عشر و العشرين–التي أخرجت الملايين من القاع نحو القمة–تم تغذيتها أساسا بالفحم، المعادن الصخرية الصلبة و بعد ذلك النفط.

اللغز الثاني يتمثل في أول صدمة نفطية عام 1973 و التي توفر تجربة شبه طبيعية ترفض بشدة لعنة الموارد:فبعد فرض منتجي النفط العرب حظرا على الحلفاء الغربيين للكيان الصهيوني خلال حرب أكتوبر،أدى ذلك إلى زيادة هائلة في أسعار النفط و طفرة هيكلية غير مسبوقة في سوق النفط العالمية.علاوة على ذلك،أصبحت البلدان ضعيفة التصدير للنفط بعد عام 1973 لاعبين أساسيين بعد الصدمة(كالنرويج مثلا)،و على خلفية اكتشافاتهم النفطية قاموا بتحسين قدرات الدولة،مستوى الديمقراطية و التنمية الاقتصادية.

اللغز الثالث يشير أن بعض الاقتصاديات الى تفتقر للموارد تظهر أعراضا مرتبطة بلعنة الموارد بما في ذلك آثار المرض الهولندي و السلوك الباحث عن الريع،انظمة سياسية استبدادية و حتى حروب أهلية:فهناك بلدان غنية بالنفط مثل السعودية و الجزائر لا تختلف جذريا عن البلدان الفقيرة بالنفط مثل المغرب و الأردن و لبنان.

اللغز الرابع يظهر أن بعض البلدان فقيرة الموارد حققت نجاحا ملحوظا في التنمية الاقتصادية و السياسية و تضم بلدانا مثل اليابان،كوريا الجنوبية و تايوان تمكنت جميعها من التصنيع و النمو المستمر خلال النصف الثاني من القرن العشرين على الرغم من ندرة المعروض من الموارد فيها مما يشير إلى أن وفرة الموارد ليس في حد ذاتها السبب الجوهري في تحقيق التنمية.

في الواقع إذا تم الزعم بأن النفط هو السبب الرئيسي للتخلف في البلدان الغنية بالموارد،فإننا سنتوقع أن تسلك كل تلك البلدان مسارا واحدا لكن على ما يبدو تأثير الموارد على التنمية الاقتصادية و السياسية متباين عبر البلدان(كما يظهره الشكل 1):هناك بلدان غنية بالموارد كبوتسوانا،الشيلي و النرويج تمكنت من الهروب من التأثيرات السلبية التي مست أنغولا،نيجيريا،فنزويلا و حققت آداءا اقتصاديا ايجابيا و عاليا على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية فيها.وبالتالي،ينبغي إعادة النظر في الحقيقة التجريبية التي ترى أن الموارد الطبيعية ترتبط سلبيا مع النمو الاقتصادي و أن تتلاءم مع حقيقة وجود نتائج متفاوتة بين البلدان الغنية بالموارد.في هذا الصدد،قام مجموعة من الباحثين بنقد فكرة"أن لعنة الموارد لا مفر منها"و مقترحين تفسيرا جديدا لمصير البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

إذن ثروة الموارد لوحدها لا تؤثر فيما إذا كان البلد سيعاني أو لا يعاني من اللعنة،و على الرغم ارتباط الاعتماد على الموارد بالعديد من الأمراض إلا أنها مجرد علاقة ارتباط و لا تعني في أي حال من الأحوال علاقة السببية.كيف نفسر الأداء الاقتصادي المتباين للبلدان الغنية بالموارد مثل ماليزيا مقابل نيجيريا؟و لماذا بوركت بعض البلدان الغنية بالنفط مثل النرويج و لعنت أخرى مثل فنزويلا؟

يغفل أنصار لعنة الموارد عن وجود عيب أساسي في البحث،و تتجاهل التحاليل الاحصائية أن هناك عنصرا مشتركا بين كل هذه التجارب يمارس تأثيرا سببيا جوهريا على مسار التنمية الاقتصادية للبلدان المعتمدة على الموارد–لا دخل للموارد الطبيعية فيها.في هذا الإطار،أحدثت موجة جديدة من الدراسات لاختبار لعنة الموارد طرقا احصائيا أكثر تقدما و إعادة صياغة النظريات و اهتماما لمبدأ السببية.تشكك هذه الموجة في صحة إدعاءات السببية التي تم ادراجها حول تأثيرات ثروة الموارد الطبيعية،على وجه الخصوص النفط،و بذلك أنتجت نظرية و أدلة تشكك في الحكمة المقبولة بأن الموارد هي دائما سيئة.

تقدم هذه الموجة الجديدة"نظرة شرطية ***Conditional View***"للعنة الموارد،أو بعبارة أخرى أن الآثار السلبية للاعتماد على الموارد لا تظهر إلا في ظروف نطاق معين.هذا الرأي هو ردة فعل طبيعية على نتائج بعض الأعمال المنهجية التي تشير إلى تمكن عديد البلدان الهروب من العواقب السلبية لتطوير قطاعاتها الإستخراجية(مثل كندا و النرويج).وجود استثناءات من لعنة الموارد جعل الباحثين للإقرار بوجود شروط معينة في ظلها يمارس الاعتماد على الموارد تأثيراته السلبية و هي شروط تشمل العوامل الجغرافية،الزمانية و كذا المتغيرات المؤسساتية(Dunning ,2008 ; Ross,2012).هناك مجموعة أحدث نسبيا من الدراسات تجادل ضد الحكمة السائدة و تلقي ضلالا من الشك على وجود لعنة الموارد أصلا(Galal and ;Melando ,2016 Selim,2013 ;Selim and Zaki ,2016).و تتحدى هذه المجموعة الرأي القائل بأن المعادن و المحرقات تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها بما في ذلك ضعف قدرة الدولة،السلطوية،قلة السلع العامة،الركود الاقتصادي و الحروب الأهلية أي أن الموارد الطبيعية هي متغير خارجي يتم تعينه عشوائيا.بدلا من ذلك،توصل الدراسات إلى نتيجة مفادها توقف حالات اللعنة على نوعية المؤسسات السياسية و الاقتصادية،و وفقا لهذه النظرة و في ظل إطار مؤسساتي جيد يمكن للموارد الطبيعية غير المتجددة أن تعزز التنمية الاقتصادية و السياسية للبلد.

تشير العديد من الأبحاث حول تحليل البلدان النامية المعتمدة على الموارد إلى نوعية المؤسسات الحالية كالعامل الرئيسي يؤثر على النواتج الاقتصادية لبلد غني بالموارد.في الحقيقة،تميل النوعية المؤسساتية للتفاوت جنبا إلى جنب مع مستويات التنمية الاقتصادية : فبدلالة المؤشرات السياسية و المؤسساتية تظهر البلدان الغنية بالموارد مرة أخرى اختلافا كبيرا في الأداء الاقتصادي،فالبلدان التي حققت أداء اقتصاديا قويا تسجل درجات عالية بدلالة المؤشرات المؤسساتية و السياسية و العكس بالعكس.يحتل الفائزون بدلالة النمو مثل النرويج،بوتسوانا،الشيلي،ماليزيا و تايلاندا مراكز متقدمة عن الخاسرين بدلالة النمو مثل الجزائر،الإكوادور،المكسيك، نيجيريا،فنزويلا و زامبيا.علاوة على ذلك،تشير الحقيقة التجريبية حول العلاقة بين المؤسسات و وفرة الموارد إلى أن البلدان التي–

تعتمد على الموارد–تمتلك نوعية مؤسساتية جد سيئة مما ينبغي أن يكون عليه مقارنة بمستويات الدخل.و مع افتراض ثبات مستوى الدخل فإن أداء البلدان المعتمدة على الموارد بدلالة مؤشرات الحكم ضعيفة جدا(الشكل 2.)—مما يؤكد البعد المؤسساتي للعنة.[4]

الشكل 2.النوعية المؤسساتية مقابل مستويات الدخل للبلدان الغنية بالموارد.

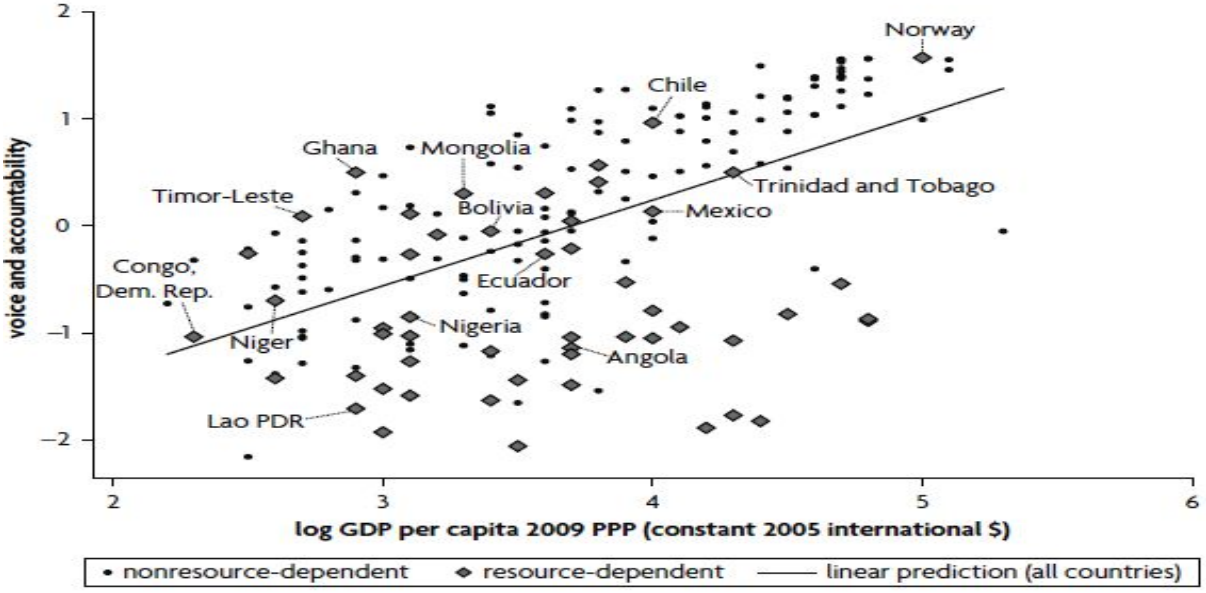

Source : Barma et al. (2012).

تشير طريقة أخرى للطرح إلى أن مستويات الدخل المتأتية من المصادر غير الطبيعية ترتبط إيجابيا مع النوعية المؤسساتية عبر البلدان مما يعني أن النمو الإضافي و الدخل المرتبط بالاعتماد على الموارد لا يقابله تحسين في نوعية المؤسسات مقارنة بالنمو و الدخل المرتبط بالمصادر غير الطبيعية،طالما أن تلك المكاسب الإضافية للنمو لا يستفاد منها في زيادة تفعيل الديمقراطية و تحسين نظام حقوق الملكية و زيادة كفاءة البيروقراطية الإدارية بل على العكس تماما.

تستند حجة العلاقة بين المؤسسات و اللعنة على الرأي القائل بأن المؤسسات تلعب دورا هاما في الكيفية التي تدار بها موارد الدولة: فالمؤسسات الجيدة هي التي تعزز الحكم الرشيد و تحد من الحكم التنفيذي التعسفي كما أنها تعزز النشاط الإنتاجي على حساب النشاط الاستغلالي.يمكن لتلك المؤسسات أن تضمن حسن استخدام الموارد مما يؤدي إلى التأثير الإيجابي لثروة الموارد على النمو الاقتصادي،مما يعني أن تأثير وفرة الموارد على النمو الاقتصادي سيكون غير مباشر أو تفاعلي عبر المؤسسات.

يدعي Melando (2016)أن الموروثات المؤسساتية السيئة دفعت العديد من بلدان العالم النامي إلى تطوير النفط و المعادن كقطاع ضعيف بدلا من تنمية الاقتصاديات الحديثة و المتنوعة.و قد أدان المؤسسات السيئة كونها العامل الرئيسي لمعاناة عديد البلدان من الاستبداد،الركود الاقتصادي و ضعف الدولة—و هي علل تعزى بلا مبرر إلى الموارد.هذا الإدعاء كان أساس ظهور نظرية "لعنة المؤسسات"التي تتبناها هذه الدراسة.

[4] - تقع معظم البلدان الغنية بالموارد (شكل مربع)تحت خط الذي يمثل عينة كل البلدان.و بالتالي يتبين أن البلدان التي تعتمد على الموارد تميل إلى امتلاك نوعية مؤسساتية أسوأ مما كان متوقعا بدلالة دخلها.تتراوح قيمة مؤشر الصوت و المساءلة ما بين –2.5 و +2.5.

3.من لعنة"الموارد"إلى لعنة "المؤسسات"

يدعي أنصار لعنة الموارد أن وفرة الموارد لعب دورا هاما في تبني إدارة غير كفء للاقتصاد الكلي و منحت الحكام وسيلة للبقاء في السلطة و عرقلة التحديث،و أن الغرب بدافع من المصلحة الذاتية يحبذ الاستقرار على التحول الديمقراطي.لكن هذا الاستنتاج لا يفسر لماذا لم تمارس الموارد (خصوصا النفط)مثل هذه الآثار السلبية في بلدان مثل النرويج و بوتسوانا ؟

الجواب بسيط هو"المؤسسات السياسية و الاقتصادية".لذلك بدلا من الحديث عن لعنة الموارد ينبغي أن نتحدث عن "لعنة المؤسسات".انبثقت نظرية لعنة المؤسسات من أدبيات التنمية و التي تساعد على حل تناقضات التحليل الاحصائي للعنة الموارد.و تذهب هذه النظرية للإدعاء بأن الحكام لا يواجهون قيودا كبيرة على سلطتهم و يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الريع التي تستخدمها أساسا لمصلحتها الخاصة بدلا من استخدامها للصالح العام.و بناءا على ذلك،ثروة الموارد ليست لعنة في حد ذاتها،إدارتها هي لعنة!لعنة الموارد هي مجرد أعراض،المؤسسات السياسية و الاقتصادية الاستغلالية هي السبب الرئيسي.

تم تطوير هذه الحجة مؤخرا من قبل Acemoglu and Robinson (2012) و Melando (2016) الذين يعزون سبب فشل الأمم إلى تركز السلطة في أيدي نخب قليلة تجعل القواعد لصالحها على حساب الأغلبية و تميل هذه القواعد إلى خلق حواجز أمام الدخول،تقدم امتيازات خاصة،الحد من الفرص و تثبيط روح المبادرة و الابتكار.بعبارة أخرى،الدول التي تتمتع بمؤسسات جيدة و مصادر موثوقة للإيرادات تميل للتعامل مع ثروة الموارد المكتشفة حديثا بشكل جيد،في حين تسيء الدول الضعيفة إدارتها و تصبح معتمدة اعتمادا مفرطا عليها و تخصص ايراداتها للنخب بدلا من استثمارها في السلع العامة.و قد أصبح هذا التفسير أيضا السبيل لفهم لماذا بلدان مثل كندا،النرويج و استراليا مزدهرة في حين بلدان مثل غينيا الجديدة و الكونغو تعاني من التخلف و الفقر.

بالتركيز على البلدان النفطية،يقدم .Robinson et al (2006)نموذجا نظريا لكيفية تأثير المؤسسات على معدل استخراج النفط،كيف تؤثر طفرة النفط على مسار الاستخراج و كيف تؤثر وفرة الإيرادات على سلوك السياسيين.خلص الباحثون إلى ما يلي:

"إن الاتجاه العام لحالات ازدهار الموارد على الاقتصاد يعتمد بشكل حاسم على المؤسسات،حيث تحدد المدى الذي تؤثر فيه الحوافز السياسية على نتائج السياسات.و تستفيد البلدان ذات مؤسسات تعزز المساءلة و كفاءة الدولة من ازدهار الموارد طالما أن هذه المؤسسات تعمل على تحسين الحوافز السياسية الضارة التي تخلقها هذه الطفرة،غير أن بلدانا دون هذه المؤسسات قد تعاني من لعنة (الموارد)".

دعمت هذه التوقعات من قبل العديد من الدراسات التجريبية و النتيجة الرئيسية أن لعنة النفط ليست مصيرا و أن نتائج التنمية تعتمد على نوعية المؤسسات(Mehlem et al.,2006).يظهر Collier and Hoeffler (2009)أن وجود نظام من الضوابط و الموازين يحد من إساءة استخدام السلطة السياسية،و يشير Elbadawi and Soto (2012)أن الاقتصاديات الغنية بالموارد ذات درجة عالية من الشمولية(مقياس الديمقراطية)و ذات ضوابط و توازنات سياسية قوية تحول لعنة الموارد إلى نعمة.

هناك بعض الأدلة على أن وفرة النفط قادرة على إعاقة الديمقراطية(Leite and Wiedman,1999 ;Salti,2008)لكنها لا تنفي وجهة النظر القائلة بأن تأثير النفط على التنمية مرهون بـ"الأسس المؤسساتي الأولي"التي تميل إلى البقاء مع مرور الوقت.بعبارة أخرى،يدعي هذا الرأي بأن الاعتماد على النفط هو متغير داخلي للتنمية السياسية و الاقتصادية الشاملة في البلدان الغنية بالنفط مما يعني أن المؤسسات هي المسببات الجذرية للعنة:هذا يعني أن المسار المتباين للتنمية الاقتصادية و السياسية الملاحظ في البلدان الغنية بالموارد (النرويج مقابل فنزويلا) تحدد بنوعية المؤسسات السياسية و الاقتصادية التي كانت قائمة وقت اكتشاف النفط(Frankel,2010).

لعنة المؤسسات هي نظرية جديدة تركز أكثر على السياسة النخبوية و بشكل أقل على مشكلة التفاوض بين النخب و الجماهير،و تقدم تفسيرا داخليا لمسألة الاعتماد على الموارد و رأسمالية المحاسيب.في الحقيقة،يقوم Melando(2016)بإظهار الدور الحاسم الذي تلعبه"مشاكل الالتزام Commitment Problems"[5]و تكاليف المعاملات في تكييف استراتيجيات النخب للاستيلاء على الطاقة و المحافظة عليها،و تؤثر هذه الاستراتجية تأثيرا عميقا على الاستثمارات الحالية،تكاليف المعاملات المالية المستقبلية و مستويات قدرة الدولة.عندما تكون النخب غير قادرة على تقديم التزامات موثوقة باحترام حقوق الملكية و إنفاذها و عندما تكون تكاليف المعاملات العالية مرتبطة بفرض الضرائب على الاقتصاد تتحول النخب إلى استراتيجيات تولد الريع بطرق تمكنها شراء الولاء السياسي و سهولة تحصيل الايرادات الضريبية.في الواقع،استخراج الموارد الطبيعية—خصوصا النفط– هي مجرد استراتجية محتملة تتبعها النخب لأنها مربحة لكنها في المقابل تعزز تجزئة حقوق الملكية على حساب الأغلبية و تضعف قدرة الدولة و تجلب التخلف.

بدلالة نظرية لعنة المؤسسات،يتحدى Melando وجهة النظر القائلة بأن هناك علاقة سببية تنطلق من النفط إلى التخلف السياسي و الاقتصادي،و يسعى إلى إظهار ما الذي يحدد مدى الاعتماد على قطاع المحروقات في المقام الأول.تجريبيا،يكشف الباحث أن الدول ذات مؤسسات ضعيفة(قدرات دولة ضعيفة)من المرجح أن تخصص كل قدراتها نحو جهود التنقيب عن النفط،تصدير النفط إلى درجة أعلى،فرض ضرائب عالية على قطاع النفط و جذب مستويات عالية من رأس المال نحو المحروقات نتيجة الحوافز الناجمة عن اكتشاف المورد الجديد.[6]في ظل هذه المؤسسات،لا تهتم النخب أو جماعات المصالح بالنتائج الاقتصادية المحققة في الحاضر أو المستقبل على حد سواء،كل ما يهمهم تحقيق الحوافز الاقتصادية الفردية أو كيفية توزيع ثروة الموارد بالطريقة التي تحقق منافعهم الشخصية و تزيد ثروتهم على حساب شريحة واسعة من المجتمع.فلن يكون الالتزام بالتوزيع المستقبلي(أو المؤسسات الاقتصادية)ممكنا لأن الخيارات المستقبلية حول توزيع الموارد ستقرر من قبل نفس الجماعات أو الأفراد الذين يتمتعون بسلطة سياسية في المستقبل مع إشارة للالتزام الضعيف للوعود الماضية.

بعد ذلك،تلعب أدبيات لعنة الموارد دورا تكميليا هاما في فهمنا للاقتصاد السياسي للتنمية فضلا عن الاستبداد،الديمقراطية و النزاع العنيف.بعبارة أخرى،لعنة الموارد هي جزء من لعنة مؤسسات أوسع تتجذر في التنافس السياسي بين النخب لاستخراج الريع لتحقيق مكاسب شخصية،زيادة تركز الريع في أيدي عدد قليل من الأعوان الاقتصاديين و تحول تدفقات الريع الكبيرة حوافز النخبة بعيدا عن تعزيز النمو الاقتصادي السريع نحو توزيع الريع لإثراء المصلحة الخاصة بشكل فوري.و لأن تيار الريع يتركز في أيدي عدد قليل من النخب سيزعزع ذلك استقرار النظام الاقتصادي و السياسي أيضا خوفا من تأثير "البديل السياسي"و النتيجة أن هذه النخب تلجأ في كثير من الأحيان إلى تبني أنظمة سلطوية و أساليب القمع لضمان استقرار النظام،و ربما حدوث الصراع العنيف و الحروب الأهلية.أخيرا،تقوم نظرية لعنة المؤسسات بتوسيع نطاق نظرية لعنة الموارد و بتحديد الروابط الحقيقية للسببية.

---

[5] - "مشاكل الالتزام "متأصلة في استخدام السلطة السياسية:فلا يمكن للأفراد الذين يتمتعون بسلطة سياسية الالتزام بعدم استخدامها لتغيير الموارد لتحقيق مصالحهم الشخصية،و هذا مشكل الالتزام يخلق التلازم المستمر بين الكفاءة و التوزيع بسبب أن التحويلات التعويضية المعقولة و المدفوعات الجانبية لا يمكن أن تعوض النتائج التوزيعية لأي تشكيلة معينة للمؤسسات الاقتصادية.

[6] - يمكن أن يجني البلد المتكشف حديثا لآبار النفط زيادة في الايرادات حتى قبل سنوات من حفر أول بئر نفط و الذي قد يشمل منح التراخيص و العقود،توقيع العلاوات،حصص الأسهم،رسوم المساحة ...الخ

4.أبعاد لعنة المؤسسات

من الضروري تشخيص المشكلة من منظور أدبيات لعنة المؤسسات:كيف يمكن لنوعية المؤسسات السيئة أن تكون لعنة تؤدي إلى نتائج تنموية مخيبة للآمال في البلدان الغنية بالموارد؟تقدم هذه الدراسة إطارا مفاهيميا للأبعاد الثلاثة للعنة الموارد—تم إثباتها تجريبيا في البلدان الغنية للموارد—و هي:لعنة التخلف،لعنة الاستبداد،و لعنة الصراع المسلح.

لكن قبل ذلك،من الضروري الاشارة إلى أن نظرية لعنة المؤسسات تفترض أن المؤسسات السياسية الضعيفة في البلدان العربية الغنية بالموارد يبدو أنها سبقت اكتشاف النفط،أي أن الهيكل المؤسسي كان ضعيفا منذ البداية و تأثيراته زادت و استدامت مع مرور الزمن أو السببية تتجه من المؤسسات السيئة نحو اكتشاف الموارد و ليس العكس كما تدعيه أدبيات لعنة الموارد التقليدية. يمكن اثبات ذلك وفقا لمؤشر النظام السياسي لعدد من البلدان الغنية بالموارد لحظة اكتشاف الموارد أو البدء بإنتاجها(الجدول 1.):ما يثير الدهشة أن جميع البلدان التي تعاني مشاكل تنموية حاليا سجلت قيما سلبية خلال فترة اكتشاف النفط أو استخدامه التجاري على عكس النرويج،الولايات المتحدة،المملكة المتحدة و استراليا و شيلي التي انطلقت بقيم موجبة بدلالة هذا المؤشر.[7]أما الشكل 3 فيشير إلى جميع القيم المسجلة لمؤشر النظام السياسي بالنسبة للبلدان العربية الغنية بالنفط سلبية خلال الفترة الستينات حتى عام 2016 مقارنة بالنرويج و بوتسوانا التي تسجل قيما موجبة بدلالة هذا المؤشر على طول الفترة.[8]و باستثناءات الجزائر، لم تتبنى بقية البلدان أي تحرير سياسي ذو مغزى منذ التسعينات.علاوة على ذلك،في عام 2016،تم تصنيف 88 من أصل 195 بلد ديمقراطي على أنها"حرة"سياسيا لا يوجد منها أي اقتصاد عربي غني بالنفط باستثناء الكويت التي اعتبرت دولة حرة جزئيا،أي معظمها نظم قمعية ذات درجة عالية من الاستبداد (Freedom House,2017).

تعني هذه النتائج ضمنيا أن حالة التخلف الاقتصادي التي تعاني منه البلدان الغنية بالموارد لا يمكن أن يلقى اللوم فيه على وفرة الموارد بل على المؤسسات الاستغلالية—الجناة الحقيقيون–التي سبقت اكتشاف النفط التي أساءت إدارته و استخدامه.و مع مرور الوقت،أصبح التفاعل بين هذه العوامل متشابكا مما منع هذه البلدان من الشروع في مسار التنمية المستدامة.

الجدول 1.مؤشر النظام السياسي خلال فترة اكتشاف النفط لأكبر المصدرة له.

البلدان	*تاريخ* اكتشاف النفط	*تاريخ* الاستخدام التجاري	مؤشر النظام السياسي
السعودية	1938	1940	-10 (-10)
روسيا	1856	1870	-10 (-10)
العراق	1927	1929	-4 (-4)
كندا	1851	1854	+4 (+4)
الامارات	1958	1962	-
نيجيريا	1956	1970	- (-7)

[7] - يتم اشتقاق سجل الحكم من خلال طرح قيمة مقاييس الاستبداد من مقاييس الديمقراطية،حيث تتراوح درجات النظام بين +10 (الديمقراطية الكاملة) و -10 (الاستبداد الكامل).في الواقع،يسجل مشروع Polity الخصائص السلطوية للعديد من الدول في العالم،حيث يغطي مشروع Polity الرابع إصداره الأخير كل الدول المستقلة في النظام العالمي (دول بتعداد سكاني يقدر بـ 500 ألف نسمة أو أكثر،و التي تشمل 164 بلدا)خلال الفترة 1800-2016. توفر مجموعة بيانات ***Polity*** الرابع "مؤشرا للديمقراطية ***Index of Democracy***"هذا المؤشر يجمع بين مقياسين مكون من عشر نقاط (0-10)للديمقراطية و الاستبداد.مؤشر الديمقراطية هو متغير مكون لثلاث خصائص مؤسساتية:الأول هو وجود مؤسسات و إجراءات يمكن من خلالها للمواطنين التعبير عن التفضيلات الفعالة حول السياسات البديلة و القادة؛الثاني هو وجود قيود مؤسساتية على ممارسة السلطة من قبل السلطة التنفيذية؛أما الثالث هو ضمان الحريات المدنية لجميع المواطنين في حياتهم اليومية و في نشاطات المشاركة السياسية.أما "مؤشر الاستبداد ***Index of Autocracy*** " فهو مشتق من تشفير كل من تنافسية المشاركة السياسية،تنظيم المشاركة ،الانفتاح و تنافسية الموظفين التنفيذيين و القيود المفروضة على الرئيس التنفيذي.

[8] - يتم اشتقاق سجل الحكم من خلال طرح قيمة مقاييس الاستبداد من مقاييس الديمقراطية. وتتراوح درجات النظام بين +10 (الديمقراطية الكاملة) و -10 (الاستبداد الكامل).

شيلي	1945	1950	2+ (2+)
الكويت	1938	1946	-
فنزويلا	1908	1914	3- (6-)
كازخستان	1911	1914	-
قطر	1935	1940	-
النرويج	1963	1965	10+ (10+)
المكسيك	1869	1901	5- (9-)
الولايات المتحدة	1859	1873	8+ (10+)
الجزائر	1956	1958	8- (8-)
ايران	1908	1913	0 (0)
المملكة المتحدة	1848	1851	3+ (3+)
كولومبيا	1918	1922	5- (5-)
ليبيا	1959	1961	7- (7-)
عمان	1925	1967	6- (10-)
البرازيل	1930	1968	4- (9-)
الاكوادور	1964	1967	1- (1-)
اندونيسيا	1884	1885	-
غينيا الاستوائية	1965	1979	- (7-)
استراليا	1839	1886	10+ (10+)
جنوب السودان	1959	1975	7- (7-)
جمهورية الكونغو	1963	1970	7- (7-)
ماليزيا	1910	1966	(10+)
الغابون	1931	1960	- (7-)
فيتنام	1959	1961	9- (8-)

ملاحظة:الارقام الواردة بين قوسين () تشير إلى قيم مؤشر النظام السياسي في فترة الاستخدام التجاري للنفط.

Sources : Based on the Polity IV data series and World atlas of oil and gas basins.

الشكل 3.سجل مؤشر النظام السياسي في البلدان الغنية بالموارد،1960-2016.

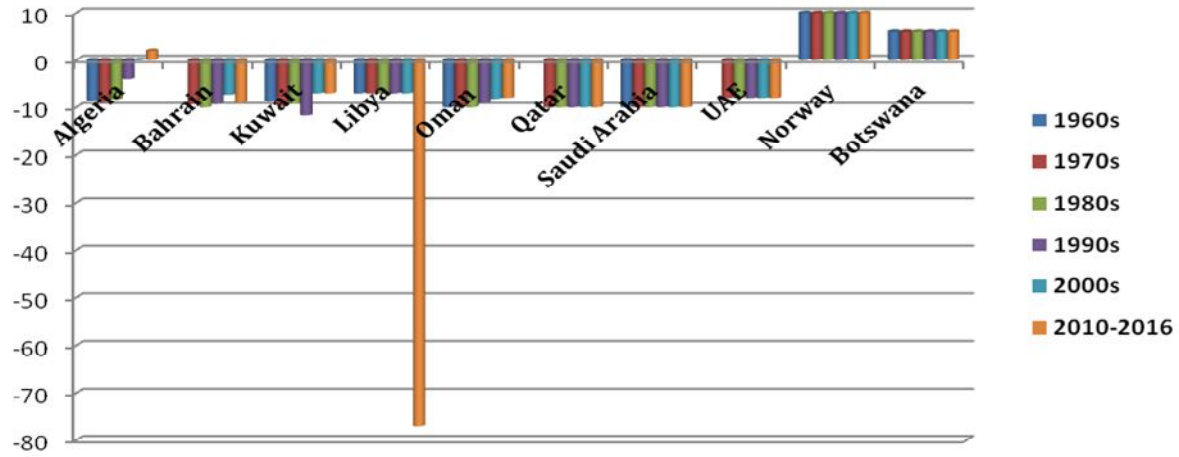

Source : Based on the Polity IV data series, Center for Systemic Peace.

و تؤكد مؤشرات حوكمة البنك الدولي حدود الحرية السياسية:هذا النمط أصبح أسوأ بين عامي 2006 و 2016 لاسيما عندما يتعلق الأمر بمقاييس الحوكمة:الصوت و المساءلة،الاستقرار السياسي و الفساد و جميع الاجراءات المتعلقة بالمشاركة السياسية التي سجلت درجات سلبية كمجموعة على طول فترة الدراسة (أنظر الشكل 4). تكشف هذه المؤشرات بوضوح عن وجود عجز كبير في الحوكمة العامة في العديد من البلدان الغنية بالنفط و تعاني معظم البلدان من ضعف المؤسسات السياسية والاقتصادية،ويكشف مؤشر الصوت والمساءلة أيضا أن حرية التعبير وتكوين الجمعيات ووسائط الإعلام مقيدة بشكل خاص في جميع البلدان المختارة.[9]

الشكل 4.مؤشرات الحوكمة في البلدان العربية الغنية بالموارد،في عامي 2006 و 2016.

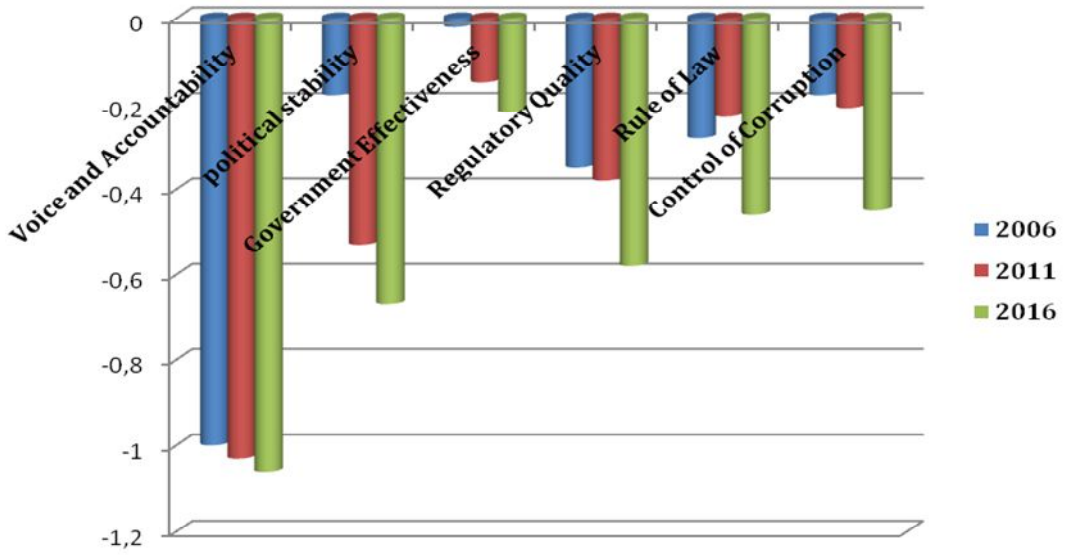

Source : Kaufmann et al. (2010), The Worldwide Governance Indicators:Methodology and Analytical Issues. Available at: www.govindicators.org

[9] - تتباين قيم مؤشرات الحوكمة الستة من -2.5 (سوء الحكم) إلى +2.5 (الحكم الرشيد).و الملاحظ أنه حدثت بعض التحسينات فيما يتعلق بمقاييس فعالية الحكومة و الجودة التنظيمية لكنها مجالات تهتم بمصالح القطاع الخاص دون الشريحة الواسعة للسكان.و إذا تعاملنا مع البلدان العربية بشكل فردي،نلحظ أن عدد من البلدان(قطر،الامارات و البحرين) تسجل قيما موجبا في عدد من مقاييس الحوكمة باستثناء مقياس الصوت و المساءلة و مكافحة الفساد.

لعنة التخلف

يتمثل البعد الأول للعنة المؤسسات في التأثير النسبي على معدل النمو الاقتصادي:فالبلدان الغنية و المعتمدة بشكل كبير على قطاعاتها الإستخراجية تميل عموما إلى تسجيل تباطؤ في معدلات نموها مقارنة بالبلدان المعتمدة على قطاعات الصناعة التحويلية و الخدمات.كما أن البلدان الغنية بالموارد تتمتع بسمعة سيئة لعدم تمكنها من ترجمة مكاسب(إيرادات)ثروة الموارد الطبيعية إلى خطط اقتصادية و تنموية ملموسة.

تقوم نظرية لعنة المؤسسات على افتراض وجود بلد ذو قاعدة مؤسساتية سيئة لحظة اكتشاف مورد طبيعي جديد فيه:مما لا شك فيه أن طفرة الموارد تلك تمثل مكاسب غير متوقعة للدخل و بالتالي ستغري السلطة التنفيذية في البلد إلى إتباع سياسات سيئة تشجع الأنشطة الباحثة عن الريع عبر بتجنيد كل قدراتها المادية و المالية و التنظيمية لتنمية قطاع الموارد،و ذلك كردة فعل طبيعية نتيجة الحوافز الناجمة عن طفرة الموارد على حساب الأنشطة المنتجة في الاقتصاد–تقلل ايرادات الموارد من الحاجة إلى الادخار و الاستثمار في القطاعات خارج الموارد–و ستحول البلد إلى"دولة ريعية ***Rent State***"يعيش على دخل متأتي من مصادر غير منتجة.[10]

مؤخرا قام Hailu and Kipgen (2017)بإنشاء مؤشر التبعية للمواد الاستخراجية (Extractives Dependence Index ,EDI)لقياس مدى اعتماد بلد ما على موارده من النفط والغاز والمعادن حيث يساعد هذا المؤشر في صياغة السياسات الصحيحة للتنويع لتحقيق تنمية ناجحة قائمة على الموارد.مؤشر EDI هو مؤشر مركب مكون من ثلاثة مكونات مرجحة–مساهمة القطاع الاستخراجي في عائدات التصدير،والإيرادات المالية والناتج المحلي الإجمالي–ويتراوح بين صفر و 100(100 هي أعلى درجة للتبعية).يظهر الشكل 5.تصنيف 81 البلدان حسب درجة اعتمادها على مواردها الطبيعية لعام 2011.ما يمكن ملاحظته من الشكل أن كل البلدان الغنية بالموارد ذات نوعية مؤسساتية سيئة(بدلالة مؤشرات الحوكمة) كالبلدان العربية تسجل قيم مرتفعة من مؤشر EDI (تفوق 60 نقطة)مما يعني تبعيتها الشبه المطلقة لقطاع الاستخراجي في اقتصادياتها.في المقابل،شهدت بوتسوانا معدل نموا اقتصاديا بمتوسط قدره 7.8 ٪كان قطاع التعدين المسئول عن 40٪منها،لكن جهود الحكومة لتعزيز وتطوير قطاعات غير الموارد،بما في ذلك استغلال الماس والزراعة والسياحة وفصل النفقات عن إيرادات الموارد مكن البلد من التحول نحو تقليل الاعتماد على القطاع.[11]

[10] - يعرف Yates (1996) مصطلح " الدولة الريعية "على أنها تلك البلدان التي يعتبر المصدر الرئيسي فيها للإيرادات خارجيا عن النظام الاقتصادي المحلي.و بالتالي،يمكن اعتبار هيكل معظم البلدان الغنية بالموارد–خصوصا في إفريقيا–على أنها ريعية حسب الخصائص الأربعة التالية:(1)حالات الريع تهيمن على الاقتصاد ؛(2)أصل الريع خارجي عن الاقتصاد المحلي؛(3)تشارك القلة في خلق الريع،في حين تشارك الأغلبية في التوزيع و الاستهلاك ؛و (4)الحكومة هي المستفيدة الرئيسية من الريع الخارجي في الاقتصاد.

[11] - على الرغم من أن بوتسوانا لا تزال تعتمد على القطاع الاستخراجي– على سبيل المثال،الماس،النيكل،النحاس و الذهب والموارد الأخرى لا تزال تمثل 85 % في المتوسط من إجمالي ايرادات الصادرات–إلا انه انخفض اعتمادها ببطء منذ عام 2000،كما أن التنويع في القطاعات غير الموارد لا يزال عملا جاريا.

الشكل 5.مؤشر **EDI** لعام **2011**.

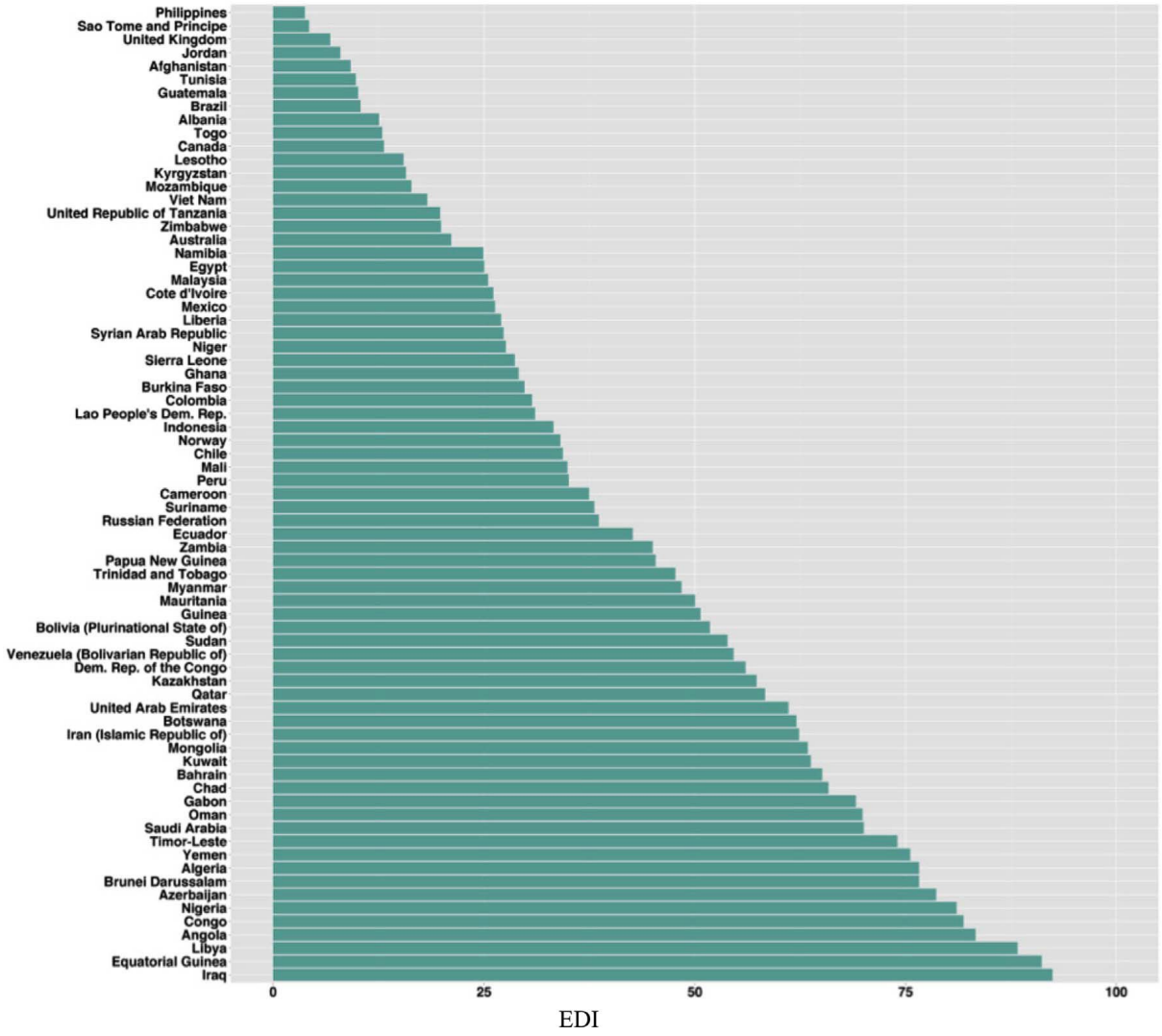

Source : Hailu and Kipgen (2017).

سيؤدي هذا إلى ظهور"تأثيرات المزاحمة Crowding out Effects"للأنشطة التصديرية و الذي من شأنه أن يولد نمطا لإعادة التوزيع القطاعي للموارد الإنتاجية استجابة لصدمة الأسعار المواتية.كنتيجة لذلك،يحدث تنقل للموارد—خصوصا رأس المال و العمل—من قطاعات الزراعة و الصناعة نحو قطاع الموارد(Collier,2007).إذن،سيعاني البلد من أعراض "المرض الهولندي Dutch Disease"التي تشير أن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى خفض حجم الإنتاج و التصدير في قطاع الصناعة و ربما تؤدي إلى حالة اللاتصنيع و خفض النمو الاقتصادي،و تؤدي إلى إضعاف هيكل الإنتاج و الصادرات الأكثر تنوعا.و يرجع السبب في ذلك إلى توليد تصدير المواد الأولية لتدفقا كبير في رأس المال الأجنبي و زيادة الطلب الكلي على السلع غير المتداولة و انخفاض سعر الواردات هو ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية (سعر الصرف الحقيقي)و تدهور القدرة التنافسية للقطاع الصناعي و التجاري خارج الموارد.و إذا كانت الصادرات الصناعية هي المحرك الرئيسي للنمو و ليس صادرات الموارد،فإن طفرة الموارد التي

تزاحم—بتوجيه الأنشطة الاقتصادية إلى قطاعات غير منتجة–الصناعة التحويلية ستعيق نموه(Corden and Neary ,1984 ; Corden ,1984 ; Krugman ,1987 ; Sachs and Warner , 1995).[12]

يظهر الشكل 6.ارتفاع حصة الصناعات الاستخراجية (نسبة من GDP)من 30.2٪ سنة 2000 إلى 40،3٪ سنة 2012، فيما انخفضت حصة الصناعات التحويلية من 10.6٪ سنة 2000 إلى 8،8٪ سنة 2012.تشكل هذه النتائج دليلا داعما لوجود مشاكل هيكلية مرتبطة بهيمنة السلوك الباحث عن الريع في الاقتصاديات القائمة على الموارد النفطية و الطبيعية في الإقليم العربي.كما أن انخفاض حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة تقدم أدلة تدعم الحجة المتعلقة بحدوث ظاهرة المرض الهولندي في المنطقة العربية المعتمدة على النفط.

الشكل 6.حصة الصناعات التحويلية من القيمة المضافة في البلدان العربية الغنية بالموارد،2000–2012.

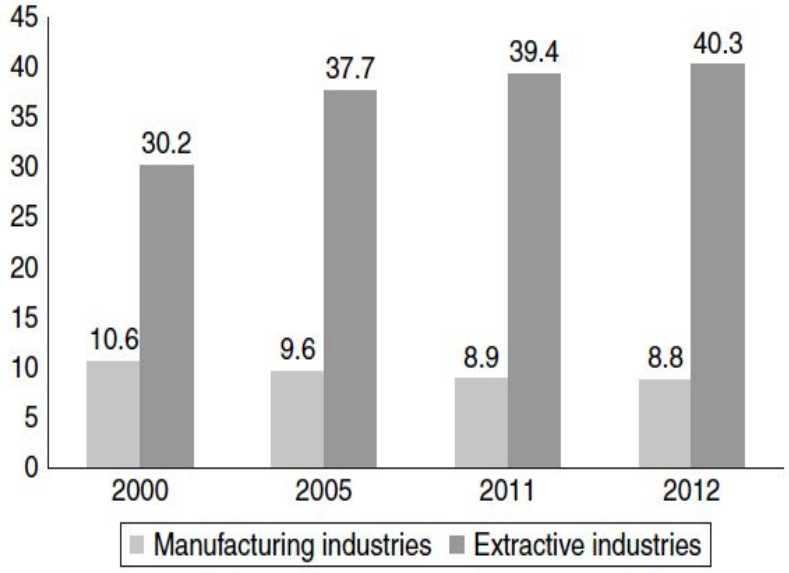

Source : WDI.(2015).

و ينعكس هذا النمط في الانتاج أيضا في تبعية قطاع التصدير النفط أو صادرات الوقود.يظهر الشكل 7.عينة من البلدان على مدى العقود الأربعة الماضية،حيث يتم إدراج صادرات الوقود،الخام و المعادن كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية على المحور الأفقي و النمو الاقتصادي على المحور الرأسي.يظهر الشكل ترافق معدلات نمو مرتفعة مع انخفاض حصة الموارد الطبيعية في إجمالي الصادرات كالصين،كوريا و بعض البلدان الآسيوية الأخرى و العكس صحيح بالنسبة للغابون،فنزويلا و زامبيا.إذن العلاقة الشاملة في المتوسط هي سلبية لكنها ليست قويا جدا.مع ذلك،تشير هذه البيانات أيضا إلى عدم وجود علاقة إيجابية بين ثروة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي.

[12] - و في بلد يعاني من المرض الهولندي عادة ما يغري قطاع طفرة الموارد (زيادة الأجور فيه)العمال للتحول بعيدا عن القطاعات الأخرى مما يؤدي إلى خفض القيمة المضافة لتلك القطاعات.فعلى سبيل المثال،قام Ismail (2010) بدراسة استقصائية حول المرض الهولندي في عدد من البلدان الغنية بين عامي 1997–2004 لتتفق نتائج الدراسة مع تنبؤات النظرية التي تؤكد أن تدفقات الإيرادات النفطية تؤدي إلى انخفاض إنتاجية قطاع الصناعة التحويلية بسبب تدفق الإيرادات و حركة العمالة و رأس المال نحو قطاع السلع غير المتداولة و بسبب ضعف القدرة المؤسساتية الضعيفة كعامل سلبي محدد لإدارة المرض الهولندي.و تم الكشف عن نفس النتائج في دراسة مشهورة لـ Sachs and Warner (2001) مما يدل على أن بعض البلدان الغنية بالموارد لم يشهد فيها قطاع الصناعة التحويلية نموا بين عامي 1970–1990.

الشكل 07.العلاقة بين صادرات الموارد و النمو الاقتصادي.

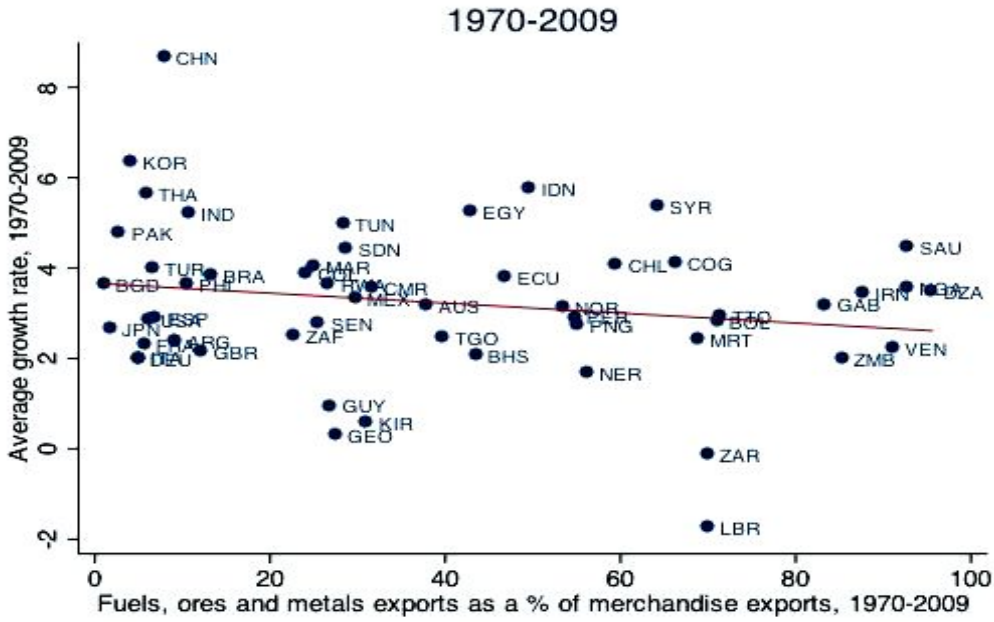

Source : Frankel.(2012).

و في ظل هذه البيئة المؤسساتية السيئة(نظام حقوق ملكية هش،تكاليف معاملات مرتفعة و فرض حواجز عالية للدخول،ضعف سيادة القانون ،الخلل في البيروقراطية و الفساد)تعمل ثروة الموارد على جذب رجال الأعمال(الاستثمارات)نحو خلق الريع و الانحراف بعيد عن الإنتاج،أي جذب مصادر المقاولتين للانخراط في الأنشطة غير المنتجة و تحصيل الأرباح الاقتصادية دون أن يساهم في أي انتاج اقتصادي.بعبارة أخرى،بالنظر إلى الطبيعة المحصورة لقطاع الموارد—رأس مال مكثف و عدم وجود روابط مع قطاعات الاقتصاد المحلي الأخرى-يولد دخلا بشكل مستقل من دون الانخراط و المشاركة مع القطاعات الاقتصادية المحلية الأخرى.هذا السلوك "الباحث عن الريع Rent Seeking"و الذي ينص على أن جماعات المصالح(السياسيون و رجال الأعمال)في البلدان الغنية بالموارد يحاولون الحصول على العوائد عن طريق الاستيلاء على الريع الاقتصادي عبر التلاعب و استغلال البيئة الاقتصادية بدل كسب الدخل من خلال المعاملات الاقتصادية و إنتاج الثروة التكميلية-بسبب أن العوائد الريعية من الموارد الطبيعية توفر أساسا لدى الحكومة لتطوير إحساس غير عقلاني للأمثلية حول مستقبل الإيرادات-سيعطل السياسات المولدة للثروة (خلق القيمة المضافة)مما يعني نموا اقتصاديا سلبيا و انخفاضا في نصيب الفرد من الدخل.[13]و يمكن تفسير ضعف الأداء الاقتصادي لكثير من البلدان الغنية بالموارد إلى تصاعد الأنشطة غير المنتجة عبر البحث عن الريع.

في ظل نقص تخصيص الموارد نحو الصناعات التي تحركها عملية التعلم بالممارسة المكثف و التقدم التكنولوجي،قد يجد مواطنو الاقتصاديات الغنية بالموارد أنفسهم مقيدين في"صناعات ذات مهارات منخفضة قائمة على الموارد"و التي تضعف الحافز لدى

[13] - يرى Baumol (1986)أن المؤسسات بتحديد طريقة توجيه و تخصيص مواهب ريادة الأعمال نحو الاستخدام المنتج أم لا.فهو يرى أن البلدان(أو المناطق داخل البلد)التي تمتلك مؤسسات جيدة(مؤسسات شاملة)تتمتع بنوعية ريادة أعمال أكثر إنتاجية و عدد أقل من رجال أعمال غير منتجين (أو مدمرين).لكن مع وجود مؤسسات استغلالية أو"صديقة للمختطف"،يؤدي هيكل الحوافز في اقتصاد ما بالأعوان للتوجه نحو الأنشطة غير المنتجة(باحثة عن الريع).فعلى سبيل المثال،في عالم أين يتم منح أكبر"الجوائز"لأولئك الذين يقومون بأنشطة غير منتجة(الخالقة للريع)،فمن الطبيعي أن يكون مستوى ريادة الأعمال المنتجة منخفضا.

السكان لتطوير قدرات الموارد البشرية و البحث العلمي من قبل البلدان الغنية بالموارد بدلالة نقص تمويل قطاع التعليم و قطاع البحث العلمي(Gylfason,2001).[14]

أما التأثير الثاني لخلق الريع هو"تأثيرات الضرائب *Taxation Effect*"إلى تخفيف الدولة الغنية بالموارد من فرض العبء الضريبي على مواطنيها أو إعفاءهم من دفع الضرائب للدولة بسبب العائدات الريعية من النفط و المعادن"الكافية"لتشغيل ميزانيات الدولة،و لأن الريع يتطلب جهدا تنظيميا أقل من قبل جهاز الدولة مقارنة بعملية تحصيل الضرائب من مصادر مختلفة (Moore,2004).و بالتالي ،يمكن للريع أن يثبط المدى الذي يجب على الدولة أن تشارك فيه لتحفيز الأنشطة المتولدة من قطاع غير الموارد،و بكل بساطة يمكن أن تقلل من الحاجة المالية للضرائب المتأتية من القطاعات غير الموارد(Dunning,2008).في هذا الإطار،تشير الأدلة التجريبية المقارنة إلى أن إيرادات الموارد تشرد الأشكال الأخرى للضرائب أو الإيرادات و تصبح ريع الموارد"اللعبة الوحيدة في المدينة "(;Karl ,1997 ;Dunning ,2008).

يبين الشكل 8.أن المحروقات هو المصدر الرئيسي للإيرادات الجبائية في جميع البلدان باستثناء سوريا.و تعتمد السعودية وعمان اعتمادا كبيرا على عائدات المحروقات حيث بلغت الإيرادات خارج المحروقات ما يقارب خمس إجمالي الايرادات فقط بين عامي 1992 و 2012.في البحرين و الكويت تشكل عائدات المحروقات ثلاث أرباع إجمالي الإيرادات في المتوسط،في الجزائر،قطر، الإمارات و اليمن تمثل حوالي ثلثي إجمالي الإيرادات.في المقابل،تستطيع بعض الاقتصاديات الغنية بالموارد تطبيق معدلات ضريبية تصل إلى 1 % من GDP كما هو الحال في السعودية،الإمارات و الكويت،أما الجزائر فتشكل حوالي 9 % من GDP.

الشكل 8.النسبة إلى إجمالي الإيرادات الجبائية،1992-2012.

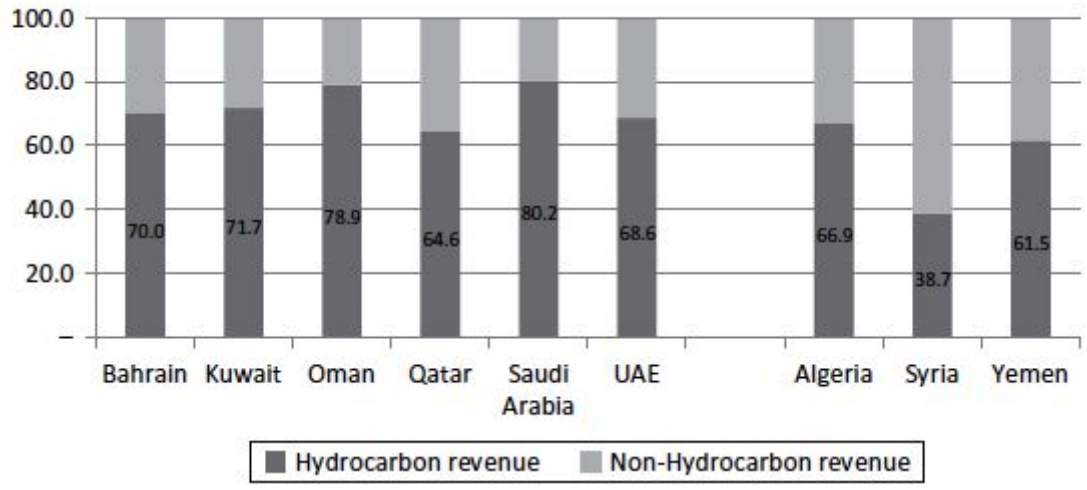

Source : Selim and Zaki.(2016).

تقليديا،دفع الضرائب هو ما يربط المجتمع المدني بالعملية الديمقراطية لكن في ظل غياب هذه القاعدة الضريبية تصبح الحكومة أقل مسؤولية أمام المجتمع الذي تحكمه(Ross ,1999).في الدولة الريعية،إنشاء نظام ضريبي ينتج جزءا صغيرا من العائدات التي يتم الحصول عليها أساسا من ريع الموارد سيؤدي إلى خفض صوت الديمقراطية للمواطنين كما يقول المثل المأثور"لا تمثيل دون ضرائب".إذن،غياب المؤسسات التمثيلية مثل الضرائب يجعل الحكومة أقل مسؤولية و تؤدي إلى إضعاف بناء القدرات الإدارية و المؤسساتية للدولة-مجموع القدرات المادية للدولة للسيطرة ،استخراج و تخصيص الموارد فضلا عن القدرة الرمزية أو السياسية لخلق و تنفيذ و تطبيق القرارات الجماعية.في ظل ضعف القدرات المؤسساتية،تنخفض نوعية الخدمات العامة و جودة الخدمة المدنية

[14] - وجد Gylfason (2001) و Stijns (2006) أن العديد من مؤشرات ثروة الموارد الطبيعية ترتبط ارتباطا سلبيا مع الإنفاق على التعليم العام،ويوفر Cockx and Francken (2014) دليلا قويا على وجود علاقة عكسية بين ثروة الموارد الطبيعية والإنفاق على الصحة العامة.

اتجاه المواطنين،و تتدهور قدرة الحكومة على صياغة و تنفيذ السياسات السليمة و اللوائح التي تسمح بإدارة البلاد مما يخفض ثقة المتعاملين في التزامهم بقواعد المجتمع و على وجه الخصوص ظهور السوق غير الرسمية،نوعية العقود،تنفيذ حقوق الملكية،الشرطة و المحاكم،فضلا عن احتمال حدوث الجريمة و العنف.[15]في ظل الجمود المؤسساتي و ضعف قدرة الدولة في العديد من البلدان العربية،يندفع العمال والشركات في مجال القطاع غير الرسمي الذي لا يزال كبيرا في العديد من الدول العربية.

تؤثر نوعية المؤسسات على سياسات إدارة الموارد الطبيعية في كيفية تحديد أولويات استخدامها و توزيعها ،أو أين تنفق أو تستثمر ثروة الموارد أو ما يسمى بـ"تأثير الإنفاق Spending Effect ".يرى Ross (2012)أنه يمكن تتبع مظاهر اللعنة التي تصيب البلد الغني بالموارد مباشرة بدلالة طبيعة العائدات المالية من حيث الحجم،المصدر،الاستقرار و السرية.فبالنظر إلى أن الإيرادات الحكومية المتأتية في جزء كبير منها من الموارد—و لا يتم تحصيلها من الضرائب —متقلبة للغاية بالنظر إلى التقلب السريع لأسعار الموارد،و يمكن إخفاؤها أو التلاعب بها بسهولة بعيدا(غير متاحة للتدقيق)عن أنظار الرأي العام،و توجه نحو تحقيق المصالح الخاصة على حساب شريحة واسعة من المواطنين في ظل غياب المساءلة و الشفافية و الالتزام السياسي:هذا سيخلق تفاوتا حادا في توزيع الثروة لحساب نخبة صغيرة في المجتمع(Arezki and Bruckner,2011).و يظهر سلوك الفساد كميل من قبل السياسيين و المسئولين لتلبية مصالحهم الفردية عن طريق الاستخدام غير المشروع للسلطة لتوزيع ايرادات الموارد مع التضحية بالمصلحة العامة،و يحدث الفساد نتيجة وجود مؤسسات ضعيفة على شكل رشاوى أو نقدا أو مدفوعات عينية من قبل شركات الموارد (النفط) إلى المسئولين لتأمين الوصول إلى الإحتياطات الوطنية.

تظهر الخريطة 1.مؤشر الشفافية الدولي لعام 2016 أن معظم البلدان الغنية بثروة الموارد هي أرض خصبة للفساد(اللون الأحمر في الخريطة)،حيث يتواجد المصدرون الرئيسيون للنفط بالقرب من أسفل القائمة مع التصنيفات التالية:الجزائر في المرتبة 108،اليمن و ليبيا و سوريا في المرتبة 173،جنوب السودان 175،جمهورية الكونغو (159) في استطلاع شمل 176 بلدا(البلد في المرتبة 176 هو الأكثر فسادا)على عكس الشيلي (24)،النرويج (6) و بوتسوانا (35) التي تعتبر أكثر شفافية.

من جانب آخر،يؤدي"تقلب أسعار Price Volatility"السلع الأساسية للموارد الطبيعية الشديد إلى تقلب إيرادات البلد المصدر للنفط أو المعادن و الذي يترجم إلى تقلبات دورية كبيرة في الإنفاق العام—بالنظر للتبعية المالية لريع الموارد–بسبب عدم استقرار عائدات الموارد المتاحة للبلدان المصدرة للموارد،و قد يكون لهذا الإنفاق المتقلب تأثيرات سلبية على المشاريع العمومية،إعاقة برامج التخطيط التنموي و إضعاف الأداء الاقتصادي(Lorde et al.,2009 ;Ramey and Ramey,1995).من جانب آخر،تؤدي هذه التقلبات إلى تفاقم مخاوف المستثمرين و صعوبة إتباع سياسات مالية حذرة(Stevens ,2003).و من ثم،فإن عدم اتباع سياسة مالية مناسبة مرتبطة بالاستخدام الأمثل لريع الموارد قد يكون له تأثيرات غير مرغوب فيها على النمو الاقتصادي مثل تقلب الاقتصاد الكلي،تغير الانفاق العام و عجز الميزانية و زيادة المديونية التي تتأثر بدورات"ازدهار و تراجع"أسعار الموارد.يوضح الشكل 9.الاتجاه التصاعدي لأسعار السلع العالمية خلال القرن الماضي و تزايد التقلبات خلال العقد الماضي.

[15] - احدى عواقب ضعف قدرة الدولة يتمثل في وجود مستويات منخفضة من الشفافية يؤدي إلى فساد بيروقراطي ؛وجود نظام حماية حقوق ملكية ضعيفة تؤدي إلى وجود تعاملات مشبوهة ؛الاستيلاء غير العادل و المصادرة و وجود ضعف حماية حقوق المواطنين سيشجع على الغش و ممارسة الرشاوى.أما ضعف سيادة القانون فيدعو إلى الجريمة،الابتزاز و المافيا ؛و وجود دولة ضعيفة تشجع أصحاب السلطة للاستيلاء على الثروة مباشرة.

الخريطة 1.مؤشر إدراك الفساد،2016.

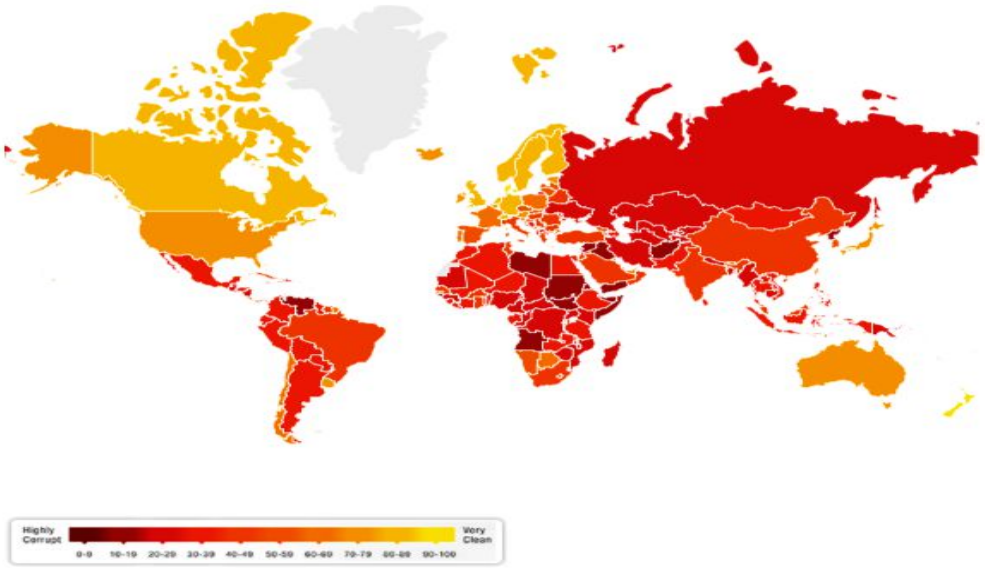

Source :Transparency International Organisation.(2017).

الشكل 9.الأسعار الدولية للنفط و المعادن،1960-2010(الدولار بالأسعار الجارية و الثابتة لعام 2000).

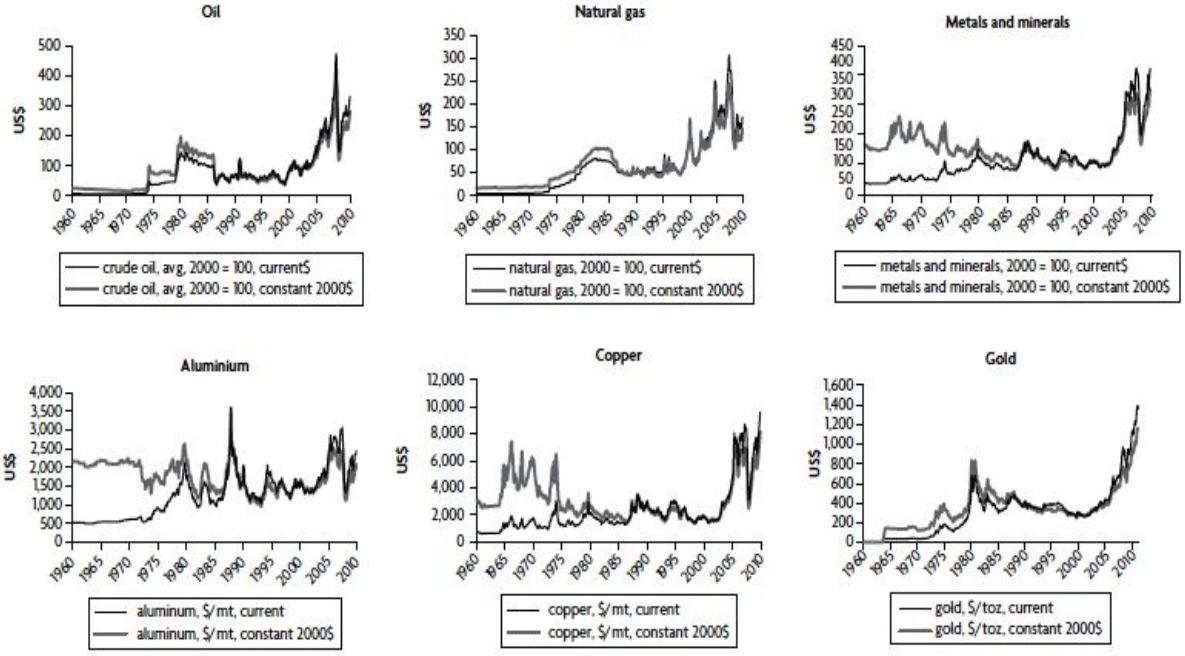

Source : World Bank.(2011).

في فترات ازدهار الموارد Resource Boom تقوم الدولة بتوسيع الإنفاق العام في المشاريع الاجتماعية و البنى التحتية(مثل الطرق،البناء،الطاقة و الاتصالات)بدلا من الاستثمار المنتج—التخصيص غير الكفء للموارد-مما يجعل قطاع السلع غير المتداولة أكثر عرضة لتقلبات سعر الصرف،و انخفاض القدرة التنافسية للقطاع التجاري و الصناعات بالنظر إلى الافتقار إلى الاستثمار الكافي و الدعم المالي.لذلك،عدم وجود مبادئ توجيهية مناسبة للاستثمار يؤدي في كثير من الأحيان إلى تقييم غير دقيق و اختيار

سيء للمشاريع العامة غير المنتجة و التي تسمى أحيانا بـ"الفيلة البيضاء White Elephants"أو"الكاتدرائية في الصحراء Cathedrals in the desert"،كل هذا يسبب انخفاضا في كفاءة و انتاجية السياسة المالية في البلدان الغنية بالموارد.إضافة إلى ذلك،تضطر الحكومات نتيجة الضغط السياسي الذي تمارسه جماعات المصالح لتبني سياسات تجارية تقييدية كإحلال الواردات و الإعانات،و سياسات مالية غير ملائمة تؤدي إلى تسريع سلوك الفساد حيث أن تحويل عائدات الموارد نحو الصناعات المحمية قد لا تكون شفافة بسبب النوعية المؤسساتية السيئة.

يشير الشكل 10.إلى وجود علاقة سلبية تقريبا بين ريع الموارد و حجم الاستثمارات:فالسودان،اليمن و سوريا تسجل نسب استثمار أقل بكثير مما هو متوقع و بالتالي تعاني من عجز في البنى التحتية الأساسية كالطرق،السكك الحديدة،الموانئ و الكهرباء.على نقيض ذلك،تعتبر نسب الاستثمار مرتفعة جدا في العديد من بلدان الخليج خاصة قطر،الإمارات و البحرين أين تقارب 25 % من GDP.[16]في الإمارات و قطر تركزت الاستثمارات في قطاع البناء و التشييد في حين توجهت السعودية نحو قطاع الطاقة.على خلاف ذلك،الكويت و عمان متخلفتان عن أداء بلدان الخليج الأخرى،حيث ترتبط نسب ريعها الكبير مع GDP بانخفاض معدلات الاستثمار (20 % من GDP).

الشكل 10.إيرادات المحروقات مقابل الاستثمارات العمومية،1980-2011.

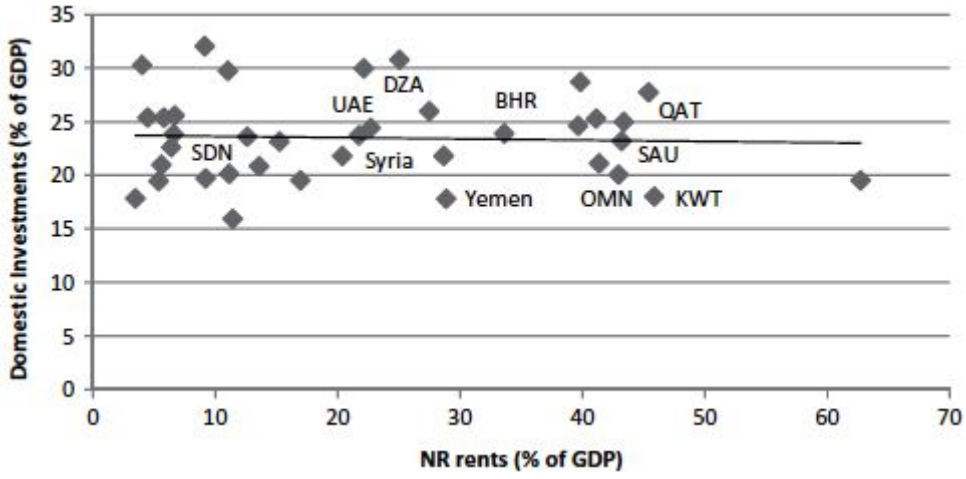

Source : Selim and Zaki.(2016).

و بشكل عام،يؤدي رفع الإنفاق العام إلى اختلالات في ميزانية الدولة،كما أن تقلب عائدات الموارد يجعل موازنة الميزانية أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان المصدرة للموارد.يشير El Anshay and Bradley(2012)أن الميزانيات تشهد عجزا بعد انخفاض عائدات الموارد في فترات"تراجع الموارد Resource Busts"،و قد يحدث العجز في الميزانية أيضا بسبب الإنفاق العام المفرط في فترات ازدهار الموارد مما يؤدي إلى اضطرار الحكومة للاقتراض و السقوط في المديونية من أجل تغطية العجز.و في كثير من الحالات،تعمل الدول على تخفيض حجم نفقاتها العامة على شكل وقف المشاريع العمومية المرتبطة بتنويع الهياكل الأساسية أو التنويع الاقتصادي الذي يهدف إلى توسيع مصادر الايرادات لمواجهة التبعية نحو عائدات الموارد.الأكيد أن السبب في كل هذا راجع إلى عدم وجود سياسة مالية مستدامة لتجنب العجز في الميزانية بمجرد انخفاض أسعار الموارد و بالدرجة الأولى إلى سوء إدارة عائدات الموارد في البلدان المنتجة له.

[16] - في سنوات التي تلت ازدهار النفط في السبعينات،شرعت حكومات GCC في تنفيذ برامج استثمارية مع إعطاء الأولوية للبنية التحتية الأساسية. و من عام 2002 إلى 2008 ، خصصوا نحو 720 مليار دولار في مشاريع البنية التحتية (Abdelal et al. 2008).

لعنة الاستبداد

مع الأخذ بعين الاعتبار لتعريف الاعتماد المالي على ريع الموارد الطبيعية،نلاحظ أنه في البلدان الغنية بالموارد مع عدم وجود مصادر أخرى للإيراد سيؤدي بالضرورة إلى تركيز الحكومة على السلوك الباحث عن الريع في قطاع الموارد.كما أن استخراج و جمع ريع الموارد الطبيعية في كثير من الأحيان مركزي للغاية.و لأن الدولة هي المسئولة عن جمع و توزيع عائدات الموارد—السيطرة الاحتكارية على ثروة الموارد–،يعتبر الوصول إلى الحكم "جائزة كبرى"لأنه في ظل بيئة مؤسساتية ضعيفة يمكن للمنتصر أن يحصل على كل الغنائم[17].لذلك،فإن الجائزة المرتبطة بالسيطرة السياسية جد قيمة مما يعني وجود معركة مستمرة للبقاء في السلطة.

و تعمل النخب السياسية في السلطة الذين يردون الحفاظ على مناصبهم في ظل البيئة السياسية غير مستقرة للغاية إلى تبني سياسات لإنفاق عام غير عقلانية بإنفاق جزء كبير من الايرادات الناتجة عن مبيعات الموارد و التي تكرس جزءا كبيرا من العائدات للحفاظ على الوضع الراهن على حساب التنمية المستدامة و الديمقراطية(; Collier and Hoeffler,2004).و يمكن أن يتجسد الإنفاق العام الكبير على شكل تجزئة لأسواق العمل التي تعمل كآلية فعالة لتوزيع الريع على شكل وظائف جيدة الأجر في القطاع العام و غيرها من برامج الرعاية الاجتماعية السخية للمواطنين.

مع هذا الريع الاستثنائي المستولى عليه من قبل الدولة،تصبح الوظائف العمومية أو الوصول إلى تلك الوظائف سلعا أكثر قيمة في الاقتصاد السياسي لبلد معتمد على الموارد،كما أن ريع الموارد يحفز سلوك المحسوبية أو السعي للتأثير السياسي لتحقيق المكاسب الاقتصادية(Karl ,1997).بعبارة أخرى،يدفع الذين يريدون الحفاظ على مناصبهم السياسية للعملاء من الإيرادات الناتجة عن مبيعات الموارد من أجل مكاسب سياسية(شراء التوافق السياسي)و الذي يشكل تحديا خطيرا لقوى التحول الديمقراطي.في هذا الإطار،يؤكد .Robinson et al (2006)أن ريع الموارد يتم استخدامه من قبل السياسيين لأغراض المحسوبية من أجل خلق دعم المحسوبية و إعادة الانتخاب.[18]و على الرغم من سيادة الدولة،لا تقع السلطة—على الأقل غير الرسمية—على عاتق المسئولين و المؤسسات الحكومية فقط بل تتقاسم النخب الحاكمة—الأفراد و الجماعات داخل و خارج الحكومة–السيطرة الاحتكارية على الثروة.على وجه الخصوص،تتمتع فئة "رجال الأعمال المزيفين الباحثين عن الريع"بعلاقة سرية مع الدولة(Dauderstadt and Schildberg ,2006).تتشابك هذه النخبة من رجال الأعمال في الدولة من أجل الاستيلاء على ريع الموارد و ترسخ العقبات لمواجهة أي إجراءات تغييرية.جنبا إلى جنب مع هذه الديناميكية الباحثة عن الريع بين النخب السياسية و الاقتصادية،يؤدي اقتحام الدولة مجال الاقتصاد—كنتيجة لسيطرتها لقطاع الموارد الطبيعية—يؤدي إلى طمس التمييز بين القطاع العام و الخاص.

يؤكد التحليل الوارد هنا أن ريع الموارد الكبيرة قد استخدمت لتوطيد السلطوية و الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي في العديد من البلدان الغنية بالموارد التي تعتبر غير ديمقراطية لكنها أنظمة مستقرة و دائمة (مثل بلدان الخليج).لكن هناك أدلة على أن الموارد المحدودة ترتبط بالعنف و الاضطرابات السياسية في الاقتصاديات المكتظة بالسكان.

و تمكن الإيرادات الكبيرة البلدان المعتمدة على الموارد من استخدام الإنفاق المالي للحفاظ على الدعم السياسي و الاستقرار الاجتماعي عبر المستويات العالية للعمالة العمومية و نظام رعاية اجتماعي سخي موجه للمواطنين.في الواقع،بلدان مثل الكويت و قطر توظف حوالي ثلثي مواطنيها في القطاع العمومي و تنخفض هذه النسبة قليلا فقط بنحو 50 %في السعودية،عمان و

[17] - زيادة ريع الموارد المتراكم في ميزانية الحكومة سيخلق مزيدا من الفرص لقادة الدول الفاسدين للحصول على إيرادات الموارد بسبب الممارسات المؤسسية السيئة و الافتقار إلى المساءلة و الشفافية.و بالتالي،فإن محاولات الدول الريعية للحد من الحقوق السياسية من أجل تعزيز مصالحها هي أحد الأسباب وراء احتمال اندلاع الصراع و الحروب الأهلية (Ross ,2001).

[18] -يشير .Sturn et al (2009) أن الإنفاق العام زاد في روسيا بين عامي 2007–2009،و أن هذا التوسع في الإنفاق العام كان عاملا مساهما في نتائج الانتخابات البرلمانية و الرئاسية في عام 2007.

البحرين (IMF,2013).و تضاعفت فاتورة أجور موظفي الخدمة المدنية في البحرين،الكويت و السعودية بنحو 11 % من GDP.و تتميز هذه الوظائف بأجور عالية و ساعات عمل قصيرة و مزايا إضافية سخية كنظام تقاعد جيد.ففي السعودية مثلا يبلغ متوسط أجر الموظف المدني حوالي ثلاثة أضعاف متوسط أجر سعودي في القطاع الخاص.[19]نتيجة لذلك،يولد هذا التقسيم غير الكفء للعمل بين القطاعين العام و الخاص حيث يولد القطاع العام وظائف جيدة الأجر للمواطنين،في حين يدير القطاع الخاص سوق عمل تنافسي يعتمد أساسا على العمال المهاجرين(تشكل الأجانب المهاجرين نسبة 70 % من إجمالي القوى العاملة).

بوجه عام،يستفيد مواطنو بعض البلدان الخليجية مثلا من إعانات و تحويلات كبيرة.ففي الفترة ما بين 1997 و 2012 ،بلغت نسبتها 11 % من GDP في الكويت حيث يحق للمواطنين الحصول على تحويلات سنوية من ريع النفط ،بالإضافة إلى الإعانات و التحويلات نحو توفير الرعاية الصحية المجانية،التعليم،الضمان الاجتماعي و تدعيم المرافق (الكهرباء،الماء و الوقود).

من الواضح أن هذه التحويلات تزيد من رفاهية المواطنين،لكنها أيضا ذات دوافع سياسية حيث تستخدم الإيرادات الكبيرة للموارد لإرضاء المواطنين لاسيما في أوقات التهديدات التي يتعرض لها النظام.عندما اندلعت الاضطرابات السياسية عام 2011 استخدمت حكومات الخليج ريع الموارد لاسترضاء المواطنين:فقد استجابت الكويت و البحرين من خلال تقديم منح نقدية و وفرت وظائف في القطاع العام،و رفعت إلى جانب السعودية أجور و فوائد للعمال.[20]

في الواقع هناك علاقة إيجابية بين حصة ريع الموارد الطبيعية و الاستهلاك الحكومي.ففي البلدان ذات الريع الكبير مثل بلدان الخليج يبلغ الاستهلاك العام حوالي 20 % من GDP و تتجاوز نسبة 25 % من GDP في الكويت و السعودية.أما الجزائر فيبلغ فيها الاستهلاك الحكومي حوالي 15 % من GDP خلال الفترة 1981-2011.

في حالة عدم كفاية ريع الموارد للحفاظ على استقرار النظام،تلجأ الدولة إلى تبني"آلية القمع ***Repression Mechanism*** " أي استثمار الدولة الريعية تستثمر في الأمن و الدولة البوليسية (المخابرات)من أجل تثبيت مجموعة من النخب في وظائفهم السياسية على حساب منافسيهم على تلك المناصب(قمع حركات المعارضة)،و الذي سيقلل إلى حد كبير الصوت السياسي للمواطنين كما هو الحال بالنسبة للبلدان التي تعتبر المظاهرات السياسية غير قانونية.و تشجع الأموال الطائلة من الريع قادة تلك البلدان للإنفاق بشكل ملحوظ للدفاع على النظام (شراء الأسلحة).

تميل حكومات البلدان الغنية بالموارد اللجوء إلى جهاز الأمن لاحتواء أي معارضة حقيقية كما تبين من الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية التي جرت في عمان و البحرين.و على نطاق واسع تنفق بعض الاقتصاديات الغنية بالموارد(عمان و بدرجة أقل الكويت و السعودية و البحرين)ما بين 7 إلى 12 % من GDP على القوات العسكرية و قوات الشرطة.[21]

---

[19] - أدى اختيار حكومات الخليج توفير رواتب و مزايا عالية للمواطنين إلى بلوغ أجور عالية مما يخلق عائقا أمام المواطنين للاستثمار في المهارات و الإنتاجية التي يطالب بها القطاع الخاص.هذه التجزئة لسوق العمل تزاحم القطاع الخاص و تساهم في ارتفاع البطالة الطوعية في حالة السعودية مثلا.و تعني هذه التناقضات في سوق العمل أن الشباب في كثير من الأحيان ليسوا عاطلين عن العمل بل أيضا غير قادرين على العمل.لا يمكن قطاع النفط ولا الدولة في المنطقة العربية أن تستوعب مجموعة متزايدة من الشباب العاطلين عن العمل على عكس معظم البلدان التي نجحت في الحد من الفقر والبطالة تشكل الصناعات التحويلية كثيفة العمالة فيها عنصرا أساسيا في استراتيجيتها الإنمائية.

[20] - وفقا لـ Hertog (2012) قامت السعودية بزيادة الإنفاق بمبلغ 130 مليار دولار لتمويل إنشاء 120 ألف وظيفة جديدة في القطاع العام و بناء 500 ألف سكن و تحديد الحد الادنى للأجور إلى 800 دولار في القطاع العام،و في نفس الوقت مكافأة الموظفين الحكوميين الحاليين و وضع خطة عامة لمساعدة البطالين.

[21] -تشير تقارير دولية إلى أن متوسط الإنفاق الدفاعي في منطقة العربية مثلا خلال العقد الماضي قد تجاوز الإنفاق على مناطق العالم الأخرى:فقد أنفقت المنطقة مرتين على الدفاع أكثر مقارنة بجنوب آسيا؛تعد دول الخليج المصدرة للنفط،وخاصة عمان ،السعودية والإمارات العربية المتحدة،من أعلى المنفقين على الدفاع(نسبة مئوية من GDP).وهذا النمط لا يقتصر على دول الخليج الغنية فحسب،تنفق الدولة النموذجية في منطقة العربية على الدفاع أكثر من متوسط بلد متوسط على الصعيد العالمي (2.43٪).ومن حيث المقارنة،فإن الإنفاق على الدفاع مرتفع حتى في البلدان التي تعاني من ندرة الموارد (مثل المغرب والأردن وسوريا ولبنان)،حتى بعد حساب النفقات الكبيرة على الأمن الداخلي. كما أن المنطقة العربية تعد واحدة من أكبر الأسواق لمشتريات الأسلحة العالمية.

أما الآلية الثانية التي تؤثر بها لعنة المؤسسات على الديمقراطية هي"تأثيرات التحديث *Modernization Effect*".وفقا لعمل Inglehart and Welzel (2005)،يوجد ارتباط إيجابي بين التنمية الاقتصادية،مستوى التعليم و الديمقراطية.في هذا الصدد،يرى Ross (2012)أن الديمقراطية هي أفضل حالة للمجتمع و من المرجح أن تنشأ و تستمر في ظل وجود بعض الشروط الاجتماعية و الثقافية.فهو يرى أنه عندما يحدث"التحديث"تتخلل تأثيراته مختلف جوانب الحياة حاملة معها ردود أفعال إيجابية و معززة للتحولات في المؤسسات السياسية.و هو ما يؤدي بدوره إلى تعزيز التخصص المهني،دفع التحضر،رفع المستويات التعليمية،العمر المتوقع و غيرها من مؤشرات التنمية البشرية،فضلا عن زيادة معدل النمو الاقتصادي.إضافة إلى ذلك،يؤدي التحديث إلى زيادة المشاركة السياسية و التي تمكن في نهاية المطاف من تحصين المؤسسات السياسية الديمقراطية.لكن مع ذلك،وفقا لـ Gylfason (2001)تميل البلدان الغنية بالموارد للإنفاق بشكل أقل على التعليم مقارنة بنظرائها الفقيرة للموارد مما يحد من تأثيرات التحديث و زيادة الوعي و تثبيط التحول الديمقراطي الذي يهدد مصالح النخب الحاكمة.

خلال الفترة 2000-2010،على عكس جميع البلدان والمناطق العالمية، لم يحظى الإنفاق على الصحة والتعليم في البلدان العربية الغنية بالموارد لم يحظ بالأولوية بالمقارنة مع الإنفاق على الجيش،حيث تحتل المنطقة العربية المرتبة الأولى عالميا من حيث الإنفاق العام على الجيش.وعلى النقيض من ذلك،تصنف المنطقة العربية في القاع وفي المرتبة الثانية الأخيرة عالميا من حيث الإنفاق العام على الصحة والتعليم على التوالي.في المنطقة العربية الغنية بالموارد،يشير اتجاه حصص الإنفاق العام في التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى التدهور في الفترة 2004-2012 من 4.7٪ في 2004 إلى 4.3٪ في 2008 إلى 3.5٪ في 2012، على عكس معظم البلدان التي رفعت من مستوى انفاقها الحكومي على التعليم(أنظر الشكل 11.) .

الشكل 11.الانفاق الحكومي على التعليم في البلدان العربية الغنية بالموارد مقارنة ببلدان مختارة.

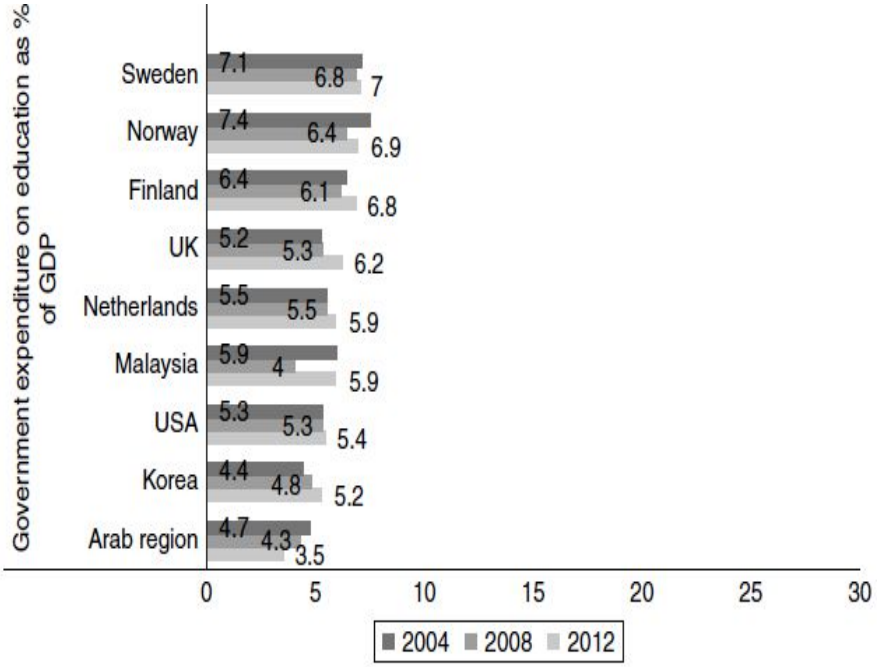

Source :UNESCO-UIS (2015).

يحدد Acemoglu and Robinson (2006)كيف يمكن للنخب السياسية أن تمنع التنمية الاقتصادية و المؤسساتية خوفا من تأثير"البديل السياسي"و الذي يظهر من افتراض النخب أن سلطتها ستدمر،أو أن الريع المحتمل الاستحواذ عليه في المستقبل معرض للخطر إذا ما اتبعت بعض الاصلاحات الاقتصادية المرغوبة علنا.

و يرى Basedau and Lay (2009)أن الأنظمة الاستبدادية في البلدان الغنية بالموارد تحافظ على استقرارها السياسي بالجمع بين التوزيع واسع النطاق،الإنفاق العالي على الأجهزة الأمنية و الحماية من الخارج.و يتفق هذا التحليل مع التحليل النظري لنظرية الألعاب المقدم من قبل Elbadawi and Ali (2016)الذي يظهر من منظور الاقتصاد السياسي أنه من الأمثلي للأنظمة الاستبدادية الغنية بالموارد التي تحكم عددا قليلا من السكان(مثل بلدان GCC)تقديم استثمارات في البنية التحتية و توفير وظائف في القطاع العام من أجل تثبيط الحافز على عدم الاستقرار و الثورة.على عكس ذلك،عندما تكون الموارد الطبيعية غير كافية لشراء السلم الاجتماعي لعدد كبير من السكان(مثل بلدان ذات كثافة العمالة)تلجأ الحكومات إلى إنشاء جهاز أمني قمعي و توظف نسبة قليلة من السكان.

لعنة العنف و الصراع المسلح

بالإضافة إلى وجود آثار سلبية على النمو الاقتصادي و العملية السياسية في البلدان النامية ، يمكن للعنة الموارد أن تتجسد في إمكانية حدوث صراعات عنيفة في جميع أنحاء العالم. فغني عن القول أن جغرافية الصراع تقع في المناطق التي يوجد فيها الموارد الطبيعية الثمينة و تكتسب هذه المناطق كنتيجة لذلك أهمية إستراتيجية و اهتماما في التخطيط العسكري للولايات المتحدة و الأمم المتحدة على سبيل المثال(Klare ,2001).كما أن حدوث محاولات الانقلاب عامي 2003 و 2004 في غينيا الاستوائية و الحرب الأهلية في كونغو برازافيل في التسعينات يمكن إرجاعها إلى حد كبير إلى مستويات تصدير النفط في هذه الدول.و عانت العديد من البلدان الغنية بالنفط من العديد من الصراعات مثل صراع Warri بين حراس منطقة دلتا النيجر و القوة الشعبية التطوعية للنيجر و صراعات Ijaw-Itsekiri (Human Rights Watch,2005).بالإضافة إلى ذلك، نشأت أكثر الحروب الأهلية دمويا في الحقبة الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد اكتشاف أكثر الألماس شهرة و قيمة في العالم–نجمة الألفية ذي 203.04 قيراط(155.4 غ).و تم استخدام الأموال الطبيعية مثل الألماس لتمويل حركات التمرد و أنشطة أمراء الحرب حتى أطلق عليها تسمية"ألماس الصراع"أو " ألماس الدم"في الحرب الأهلية في الكونغو خلال الفترة 1975 – 2001.و بالمثل،قامت الحكومة بتمويل الحركة الشعبية لتحرير أنغولا(MPLA)من عائدات النفط و مجموعة التمرد الإتحاد العام للاستقلال التام لأنغولا (UNITA) تم تمويلها من عائدات الألماس. [22]

منذ بداية التسعينات كان احتمال تعرض البلدان النفطية للحروب الأهلية يزيد بنسبة 80 %عن احتمال تعرض البلدان الأخرى لها.أما بين البلدان المنخفضة الدخل و متوسطة الدخل،فيزيد احتمال تعرض البلدان النفطية للحروب الأهلية بمعدل الضعف.و قد توصلت دراسات إحصائية عديدة إلى أن إنتاج النفط في بلد ما مرتبط بخطر وقوع الحرب الأهلية بها(Collier and Hoeffler, 2005 ; Ross,2012).أبسط طريقة لإظهار هذا الأمر يتمثل في حساب المعدل السنوي للحروب الأهلية التي تعانيها البلدان النفطية و غير النفطية على حد سواء بين عامي 1960-2006(أنظر الجدول 01.).فقد واجهت البلدان غير النفطية احتمال خطر اندلاع صراع جديد بنسبة 2.6 % سنويا مقارنة بالبلدان المنتجة للنفط 3.9 % ،أي أنها كانت النسبة فيها أعلى 40 % تقريبا. لكن مع ذلك ، ليس ثمة تأثير ملحوظ لوجود النفط على الصراع في البلدان الغنية نسبيا ، إلا أنه يعزز خطر نشوب صراع في البلدان ذات الدخل المنخفض و ذات الدخل المتوسط بنسبة 80 % تقريبا (الجدول 2.).

[22] - وفقا لـ Arnold (2000,p.131) ، قامت UNITA بتمويل الحرب ضد الحكومة من مبيعات الألماس التي قدرت بنحو 3.72 مليار دولار أمريكي.

الجدول 2.الحروب الأهلية، 1960–2006.

	Non-oil producers	*Oil producers*	*Difference*
Overall			
All states and periods	2.8	3.9	1.0**
By income			
Low income (below $5,000)	3.8	6.8	3.0***
High income (above $5,000)	1.2	1.4	0.2
By period			
1960–89	2.4	2.7	0.2
1990–2006	3.6	5.3	1.7**

* significant at 10%, in a one-tailed t-test
** significant at 5%
*** significant at 1%

Source : Ross.(2012,p.240).

في ظل هذه الأوضاع السيئة،يتوفر دافع لحدوث انشقاق اجتماعي و سياسي جراء هذه الأوضاع و من الممكن أن تتطور إلى حدوث حروب أهلية.و يبدو أن الأساس المنطقي للعلاقة بين نوعية المؤسسات و الصراع المسلح في البلدان الغنية بالموارد خصوصا يستند إلى فرضيتين أساسيتين توفران دافعا لحدوث حرب أهلية.هاتين الفرضيتين المتنافستين هما "نظرية الجشع ***Greed Theory***" و"نظرية التظلم ***Grievance Theory***".و ترى نظرية الجشع المقترحة من قبل Collier and Hoeffler (2005)أن وجود ثروة في السلع الأولية تصعد من احتمال اندلاع حرب أهلية من خلال توفير الفرصة و الدافع لنشاط المتمردين المسلحين،تشير آلية المتمردين الجشعين إلى أن طابع الغنيمة التي تميز الموارد الطبيعية تشجع المتمردين أو جماعات المصالح(النخب السياسية، المعارضة،العسكر و البارونات)على حمل السلاح أو مواصلة القتال.علاوة على ذلك،يكون "الغرباء الجشعون"مستعدين للتدخل عسكريا سواءا بشكل مباشر أو من خلال دعم الفصائل المتضاربة داخليا باعتبارها وسيلة لكسب أو الحفاظ على السيطرة على الموارد الإنتاجية مثل تورط رواندا و أوغندا في حرب كونغو الثانية و قوات التحالف في حرب ليبيا.[23]

في المقابل،تقترح فرضية التظلم أن الحرمان في المناطق المنتجة،حرمان الفئات الاجتماعية،عدم المساواة في توزيع الدخل أو النتائج الاقتصادية السلبية لثروة الموارد يخلق حالة من الشعور بالظلم و الحرمان،و الذي يؤدي إلى انتفاضات عنيفة و حركات انفصالية حادة.في مثل هذه الحالات،تشجع ثروة الموارد على نشوب الحروب الأهلية من خلال إعطاء الأفراد الذين يعيشون في المناطق الغنية بالموارد حافزا اقتصاديا لإقامة ربما دولة منفصلة.و من قبيل الصدفة،تعيش في معظم المناطق الغنية بالموارد أقليات ذات هويات عرقية،لغوية و دينية مختلفة عن غيرها من غالبية السكان يكونون أكثر حرمانا و اضطهادا. يمكن إعطاء أمثلة واقعية للأساس المنطقي وراء الحركات الانفصالية في المناطق الغنية بالغاز الطبيعي كمنطقة Aceh في إندونيسيا،منطقة Cabinda الغنية بالنفط في أنغولا،منطقة Biafia الغنية في نيجيريا و جنوب السودان الغني بالغاز الطبيعي.

[23] - غني عن القول أن جغرافية الصراع تقع في المناطق التي يوجد فيها الموارد الطبيعية الثمينة،و تكتسب هذه المناطق كنتيجة لذلك أهمية إستراتيجية و اهتماما في التخطيط العسكري للولايات المتحدة و الأمم المتحدة على سبيل المثال.

تاريخيا حافظت البلدان العربية على النظام الاجتماعي من خلال مزيج من القمع و إعادة التوزيع، لكن يبدو أن هذه الإستراتيجية مكلفة:فقد أدت قوى التي أطلقتها العوامل الديمغرافية و التكنولوجيا إلى جانب الفساد و عدم المساواة في الفرص إلى زيادة تكلفة القمع و إعادة التوزيع.و مع انتشار وسائط التواصل الاجتماعي الإلكتروني،أصبحت أساليب القمع التقليدية أقل فعالية:فعلى مدى عقود حكمت الدول العربية—بغض النظر عما إذا كانت ملكية أو جمهورية–عبر نشر الرعب بفضل أجهزتها الأمنية،و قد أتقنت فن هدم أي إشاعات يمكن تخيلها—سواءا كانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية–إلا أن وسائل التواصل الاجتماعي ولدت مساحات جديدة للعمل الجماعي و أصبحت ببراعة ترهب الذراع الطويلة للدولة.في الوقت نفسه،ارتفعت تكلفة إعادة التوزيع بشكل كبير نتيجة انفجار الطاقة الشبابية حمل نظم الرعاية الاجتماعية فوق طاقته.

في الواقع،شهدت معظم البلدان العربية أحداث من العنف في تاريخها،و يبدو أن المحرك الرئيسي للعنف فيها كان إحساس المواطنين فيها بالظلم و الحرمان نتيجة الأوضاع الاقتصادية و السياسية السيئة خصوصا في بلدان المجموعة الثانية.أحداث الربيع العربي تذكير مناسب بأن نموذج التنمية السائد قد وصل إلى تاريخ نهاية صلاحيته.الجزائر —أول تجربة للربيع العربي–تعرضت للعنف في معظم فترات التسعينات بسبب المواجهات العنيفة بين الإرهاب و الدولة،و يؤكد Bellin (2004) أنه في خضم الحرب الأهلية التي دمرت اقتصاد البلد مكنت إيرادات الموارد الطبيعية دعما ماليا للجيش.في المقابل،عانت السودان من حرب أهلية وحشية اندلعت بين الشمال و الجنوب عام 1983.و أخيرا،تعاني سوريا و اليمن و ليبيا من صراعات مسلحة منذ عام 2011.

قائمة المراجع

Acemoglu, D. and Robinson, J. (2012). *Why Nations Fail:The Origins of Powers, Prosperity, and Poverty*. New York: Crown Publishers.

Arezki, R. and van der Ploeg, R. (2007). Can the natural resource curse be turned into a blessing?The role of trade policies and institutions.*IMF Working Paper*,No. 07–55. Washington, DC:International Monetary Fund.

Atallah, S. (2011). The Gulf Region: beyond oil and wars- the role of history and geopolitics in explaining autocracy. In Elbadawi, I. and Makdisi, S.(Eds).Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit, ,New York: Routledge and International Development Centre.

Auty, R. (2001). The political economy of resource-driven growth. *European Economic Review*, *45*(4–6) :839–846.

Barma,N et al.(2012).*Rents to Riches ?The Political Economy of Natural Resource-Led Development*.Washington, DC: The World Bank.

Baseday, M. and Lay , J.(2009). Resource Curse or Rentier Peace? The Ambiguous Effects of Oil Wealth and Oil Dependence on Violent Conflict. *Journal of Peace Research* 46(6): 757–776.

Beblawi, H.and Luciani,G.eds. (1987).*The Rentier State: Nation, State and the Integration of the Arab World*. London: Croom Helm.

Bellin, E. (2004). The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective. *Comparative Politics* 36(2): 139–159.

Boschini, D., Petterson, J, and Roine, J.(2007). Resource Curse or Not: A Question of Appropriability, *Scandinavian Journal of Economics, 109(3) :593-617*.

Brunnschweiler, C. N. and Bulte, E. H. (2008). The resource curse revisited and revisited: A tale of paradoxes and red herrings.*Journal of Environmental Economics and Management,* 55 (3): 248–264.

Bulte, E., Damania, R.,and Deacon, R.(2005).Resource intensity,institutions, and development. *World Development,* 33 (7): 1029–1044.

Collier, P. and Hoeffler, A. (2003). Aid, policy, and peace:Reducing the risks of civil conflict .*Defense and Peace Economics* , 13 (6): 435–450.

Collier, P. and Hoeffler, A.(2004). Greed and Grievance in Civil War.*Oxford Economic Papers*, 56(4) :563–95.

Collier, P. (2007).*The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are failing and What can be Done about it*, New York, NY: Oxford University Press.

Dauderstädt, M., and Schildberg, A.(2006).*Dead Ends of Transition: Rentier Economies and Protectorates* . Frankfurt: Campus Verlag.

Dunning, T. (2008).*Crude Democracy: Natural Resource Wealth and Political Regimes.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Elbadawi, I. and Ali, O.(2016). The Political Economy of Public Sector Employment in Resource Dependent Countries. in Elbadawi, I.and Selim, H.(Eds).*Understanding and Avoiding the Oil Curse in Resource-rich Arab Economies.* Cambridge, UK: Cambridge University Press :103-148.

Elbadawi, I. and R. Soto.(2016). Resource Rents, Political Institutions and Economic Growth.in Elbadawi, I.and Selim , H.(Eds).*Understanding and Avoiding the Oil Curse in Resource-rich Arab Economies.* Cambridge, UK: Cambridge University Press :187-224.

Frankel, J. (2010). The Natural Resource Curse:A Survey.NBER Working Paper 15386. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Gylfason, T. (2001). Natural resources, education, and economic development. *European Economic Review* , 45 (4–6): 847–859.

Galal, A. and Selim, H. (2013). The Elusive Quest for Economic Development in the Arab Countries. *Middle East Development Journal* ,5(1): 1–29.

Haber, S. and Menaldo, V.(2011).Do Natural Resources Fuel Authoritarianism? A Reappraisal of the Resource Curse. *American Political Science Review* ,105(1): 1–26.

Hailu, D. and Kipgen, C.(2017). The Extractives Dependence Index. Resource Policy, 51(1) :251-264.

Inglehart, R. and Welzel, C. (2005).*Modernization Cultural Change and Democracy*, New York: Cambridge University Press.

Karl, T. (1997).*The Paradox of Plenty:Oil Booms and Petro-States.* Berkeley:University of California Press.

Krugman, P. (1987). The narrow moving band, the Dutch disease, and the competitive consequences of Mrs. Thatcher: notes on trade in the presence of dynamic scale economies. *Journal of Development Economics* 37: 41-55.

Mehlum, H., Moene, K., and Torvik, R. (2006). Institutions and the resource curse. *The Economic Journal* , 116 (508): 1–20.

Melando, V.(2016).*The Institutions Curse : Natural Resources, Politics, and Development*. Cambridge, UK: Cambridge University Press

Moore, M. (2001).Political underdevelopment: what causes "bad governance? *Public Management Review* , 3 (3): 385–418.

Moore, M. (2004). Revenues, State Formation, and the Quality of Governance in Developing Countries. *International Political Science Review* 25 (3): 297–319.

Robinson, J. A., Torvik, R., and Verdier, T. (2006). Political foundations of the resource curse. *Journal of Development Economics* , 79 (2): 447–468.

Ross, M. (2001). Does Oil Hinder Democracy? *World Politics* , 53 (3): 325–361.

Ross,M.(2012).*The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Sachs, J. D. and Warner, A. M. (1995). Natural Resource Abundance and Economic Growth. *NBER Working Paper,* No. 5398. National Bureau of Economic Research.

Sachs, J. D. and Warner, A. M. (2001).Natural Resources and Economic Development: The Curse of Natural Resources. *European Economic Review,* 45 (4–6): 827–838.

Selim,H.and Zaki,C.(2016). The Institutional Curse of Natural Resources in the Arab World. in Elbadawi, I.and Selim , H.(Eds).*Understanding and Avoiding the Oil Curse in Resource-rich Arab Economies.* Cambridge, UK: Cambridge University Press :322-371.

Stevens, P. (2003).*Resource Impact: Curse or a Blessing? A Literature Survey* . Centre for Energy, Petroleum and Mineral Law and Policy, University of Dundee: Dundee.

Stijns, J.(2006). Natural resource abundance and human capital accumulation.*World Development,* 34 (6): 1060–1083.

Tornell, A. and Lane, P.(1999). The voracity effect. *American Economic Review,* 89 (1): 22–46.

Van der Ploeg, F. and Poelhekke, S.(2009). Volatility and the resource curse. *Oxford Economic Papers*, 61 (4): 727–760.

Weinthal, E. and Luong, P. (2006). Combating the Resource Curse: An Alternative Solution to Managing Mineral Wealth.*Perspectives on Politics,* 4 (1): 35–53.

Yates, D. (1996).*The Rentier State in Africa: Oil Rent Dependency and Neocolonialism in the Republic of Gabon*, Africa World Press, Trenton, New Jersey.